

الكلمات المفتاحية:

تاريخ الاستلام: 2025 / 8 / 5

المرجعية القرآنية، وصية، الامام الحسين، اسلوب، التأثير

تاريخ القبول: 2025 / 9 / 5

DOI: <https://doi.org/10.57026/mjhr.v5i2.102>

تاريخ النشر: 2025 / 10 / 1

ملخص البحث:

عندما تتعدد أساليب الإمام الحسين (عليه السلام) في بيان مشروعه فإن ذلك ينبئ عن حرصه على التأثير في المجتمع من جهة، وتخليد هذا المشروع من جهة أخرى، فسعى (عليه السلام) إلى ما يحقق ذلك تارة بتوجيه الكلام مباشرة إلى بعض الأفراد بعينهم، كما في توجيه السؤال للفرزدق بعد مقدمه من الكوفة، وحرصه على بيان موقف أهل الكوفة من خروجه مع هذا الرجل بالذات، أو يقوم بالقاء خطبة معينة في مناسبة زمانية أو مكانية للتعرض إلى أهداف القيام وتبصرة الناس والقاء الحجة عليهم تارة أخرى، وتارة ثالثة يعتمد الإمام (عليه السلام) إلى كتابة بعض الكتب وإرسالها إلى أشخاص أو جهات معينة أيضاً يبين فيها المطالب الأساس لنهضته، كما في رسائله إلى أهل الكوفة، وكتابه إلى بني هاشم وغيرها.

**The Qur'anic Reference in the Commandments of Imam Hussein
(peace be upon him) – An Analytical Study**

**Assistant Professor Mohsen Abdul-Azim Hadi / University of Kufa /
College of Education**

Received: 2025 /8/5

Keywords:

Accepted: 2025/9/5

**Quranic reference, will, Imam Hussein, style,
influence**

Published: 2025/10/1

Abstract

When Imam Hussein (peace be upon him) used multiple methods to explain his project, this indicates his keenness to influence society on the one hand, and to perpetuate this project on the other hand. He (peace be upon him) sought to achieve this by sometimes directing the speech directly to certain individuals, as in directing the question to Al-Farazdaq after his arrival from Kufa, and his keenness to explain the position of the people of Kufa regarding his departure with this particular man. Or he would deliver a specific sermon on a specific occasion of time or place to address the goals of the uprising and enlighten the people and present the argument to them at another time. And a third time the Imam (peace be upon him) would write some books and send them to certain people or parties in which he would explain the basic demands of his uprising, as in his letters to the people of Kufa, his letter to the Banu Hashim, and others.

مقدمة

المتتبع لمسير النهضة الحسينية يجد أن الإمام الحسين (عليه السلام) تعددت أساليبه في مخاطبة المجتمع، من توجيه الكلام مباشرة إلى بعض الأفراد، إلى إلقاء الخطب في مناسبات معينة، أو كتابة بعض الكتب وإرسالها إلى أشخاص أو جهات محددة، ولولا تلك الأساليب من الإمام (عليه السلام) وتعددتها لما تبين أسباب النهضة الحسينية وأهدافها ونتائجها لمن يأتي من بعد زمن لاحق، ولتعرضت للتخرصات والاجتهادات المتضادة، لكنه (عليه السلام) حسم الموقف بتنوع تلك الأساليب؛ من أجل تأثيرها الفاعل في وقتها والمحافظة على فاعليتها في العصور اللاحقة.

وترك الإمام الحسين (عليه السلام) نصّوصاً أراد أن يعبر فيها عن طبيعة مشروعه المبارك ويوثّقه؛ لتكون بمفرداتها شاهدة على جميع من وصلت له من أن مشروعه مبني على أسس قرآنية واضحة لكل من امتلك أدوات فهم النص القرآني، بما لا يقبل التأويل وتعدد الاحتمالات، فتكون الحجة بالغة في كيفية تعاطي الأمة مع مشروعه المقدس، واخترنا من بين تلك النصوص والوصايا وصيته (عليه السلام) لأخيه محمد بن الحنفية (رضي الله عنه)؛ لتكون تطبيقاً اجرائياً للمرجعية القرآنية في وصاياه (عليه السلام) لشموليتها، حيث عمد إلى كتابتها تسليماً بنفسه، وهي لم تُوصَ بإرث أو حقوق، كما أنها ليست شخصية وإن كان عنوانها العام كذلك، وإنما ذكر فيها هدفه من خروجه وحدد موقف من استجابة الأمة أو عدمها، وفيها شدّ من عزم مريدي الإصلاح للمضي قدماً في مشروعهم الإلهي حتى في حال عدم استجابة الأمة، فالنتائج سوف تتحقق ولو بعد حين كما حصل مع كربلاء.

ولما تقتضيه المنهجية العلمية المتبعة في انجاز البحوث العلمية، كان لابد من تعيين مبحث خاص لدراسة الوصية من جهة مصادرها وأهميتها في ضوء المرجعية القرآنية الحسينية وطبيعة الأسس القرآنية فيها، وتقسيمها على قسمين منطقيين مشتركين، ليأتي المبحث الثاني بمطالبه الستة لدراسة المرجعية للأسس القرآنية الصريحة في نص الوصية، متمثلةً بأساس توحيد الله عز وجل ونبوة النبي محمد (صلى الله عليه وآله)، وأساس الاقرار بالآخرة ومآل الجزاء فيها بالجنة والنار،

وأساس مخالفة النفس وأهوائها، أساس طلب الإصلاح، وأساس قبول الحق والصبر إيماناً بحاكمية الله جل وعلا، وأخيراً أساس طلب التوفيق من الله بعد التوكل عليه، بينما كان المبحث الثالث يتحدث عن المرجعية للأسس القرآنية غير الصريحة، حيث ضم أربعة مطالب، الأول لأساس العمل بفريضة الوصية، والثاني لأساس المحافظة على خيرية أمة النبي محمد (صلى الله عليه وآله)، بينما كان الثالث يتكلم عن أساس فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والرابع والأخير خُصص لبيان أساس الاقتداء بالنبي ووصيه (عليهما وآلهما السلام)، فما كان من صواب فهو بتوفيق من الله سبحانه، وإن كان خلاف ذلك فأسأل من الله عز وجل العفو والمغفرة.

المبحث الأول: الوصية، مصادرها وأهميتها في ضوء مرجعية الإمام الحسين (عليه السلام) القرآنية

المطلب الأول: مصادر وصية الإمام الحسين (عليه السلام)

عندما تتعدد أساليب الإمام الحسين (عليه السلام) في بيان مشروعه فإن ذلك ينبئ عن حرصه على التأثير في المجتمع من جهة، وتخليد هذا المشروع من جهة أخرى، فسعى (عليه السلام) إلى ما يحقق ذلك تارة بتوجيه الكلام مباشرة إلى بعض الأفراد بعينهم، كما في توجيه السؤال للفرزدق بعد مقدمه من الكوفة، وحرصه على بيان موقف أهل الكوفة من خروجه مع هذا الرجل بالذات، أو يقوم بالقاء خطبة معينة في مناسبة زمانية أو مكانية للتعرض إلى أهداف القيام وتبصرة الناس والقاء الحجة عليهم تارة أخرى، وتارة ثالثة يعمد الإمام (عليه السلام) إلى كتابة بعض الكتب وإرسالها إلى أشخاص أو جهات معينة أيضاً يبين فيها المطالب الأساس لنهضته، كما في رسائله إلى أهل الكوفة، وكتابه إلى بني هاشم وغيرها.

وهذا الأسلوب الأخير أكثر وقعاً في النفوس؛ كونه كلام مكتوب لا شفاهي فلا يحتمل التردد أو الاحتمال من قبل الراوي أو الرواة في أن الإمام (عليه السلام) قال كذا أو كذا، وإنما يكون النص المكتوب ثابتاً يُبين ما يبغى إليه الإمام في كل كلمة أو جملة أو فقرة، ويُعبر عما يريده في كتابته، ويتميز بالبلاغة والعمق، ويعكس سمو أخلاقه وصدق عزمه على مواجهة الباطل، وما تعنيه قيادة الأمة وإدارة شؤونها المستمدة من القرآن الكريم.

ومن جملة ما كتبه الإمام الحسين (عليه السلام) هو وصيته لأخيه محمد ابن الحنفية، التي لم تكن رسالة مرسلة يدخل فيها عنصري الزمان والمكان أو الواسطة، بل كانت ذات طابع خاص إذ أن الإمام الحسين (عليه السلام) هو بنفسه يُوصل هذه الوصية إلى جهتها المحددة من دون توسط أو مبادعة زمانية أو مكانية، ولم توص بمالٍ أو رعية أو مشابه ما يأتي في الموصايا المعهودة، فتميزت تلك الوصية عن غيرها من الأساليب المتعددة عمومًا، ومن غيرها من الكتابات الحسينية خصوصًا.

وقد يثار بعض الكلام حول موقف السيد محمد بن الحنفية من نصرته الإمام الحسين (عليه السلام) والسبب في عدم التحاقه به في مسيره إلى كربلاء، وهل كان ذلك لعة أو لا؟ وقد أثبت العلماء المحققون سلامة موقف السيد محمد بن الحنفية من نصرته الإمام الحسين (عليه السلام) بأكثر من لعة، منها أنه الوصي على بني هاشم في المدينة من قبل الإمام، حيث طلب منه أن يُخبره بما يستجد، وأنه الراعي لهم في غيابه لئلا يطمع بهم حاكم المدينة وهم بلا شخص يهابونه ويكفوا عن آذاهم، ومنها أنه كان مريضًا فأقعدته علته عن النصر حتى أنه أبقى معه أبنائه لرعايته، ومنها ادخاره لما بعد واقعة الطف؛ ليؤدي دورًا مهمًا في بيان مظلومية أهل البيت (عليهم السلام) والسعي في إثبات أحقية إمامة الإمام زين العابدين (عليه السلام) من بعد أبيه الإمام الحسين (عليه السلام)، إلى غير ذلك من العلل المنطقية والمقبولة شرعًا.

ونشير إلى ما أثبتته العلامة الحلي عندما سُئل عن موقف محمد بن الحنفية من إمامة الأئمة (عليهم السلام) والسبب في تخلفه عن الإمام الحسين (عليه السلام) وعدم نصرته له هو وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب وأمثالهما، فيُجيب بما نصّه: "قد ثبت في أصول الإمامية إن أركان الإيمان التوحيد والعدل والنبوة والإمامة، والسيد محمد بن الحنفية وعبد الله بن جعفر وأمثالهم أجل قدرًا وأعظم شأنًا من اعتقادهم خلاف الحق وخروجهم عن الإيمان الذي يحصل بارتكابه الثواب الدائم والخلاص من العقاب الدائم، وأما تخلفه عن نصرته الحسين (عليه السلام) فقد نُقل أنه كان مريضًا، ويُحتمل في غيره عدم العلم بما وقع لمولانا الحسين (عليه السلام) من القتل وغيره، وبنوا على ما وصل من كتب الغدرة إليه وتوهموا نصرتهم له"⁽¹⁾.

وقد وردت هذه الوصية بمصادر متعددة، واعتمدها بعض المحققين والعلماء المتأخرين في مصنفاتهم، بغض النظر عن الاختلاف الطفيف في بعض ألفاظها مع الاتفاق على مضامينها إجمالاً، ونذكر عدد من تلك المصادر المتقدمة والمراجع المتأخرة حسب التسلسل الزمني على النحو الآتي:

1. كتاب الفتوح لمؤلفه أحمد بن أعثم الكوفي (ت: 314هـ): 21/5.
2. مقتل الحسين لمؤلفه: الخوارزمي (ت: 568هـ): 1 / 188.
3. مناقب آل أبي طالب، لمؤلفه ابن شهر آشوب (ت: 588هـ): 241/3.
4. اللهوف في قتلى الطفوف لمؤلفه: ابن طاووس (ت: 664هـ): 193.
5. بحار الأنوار لمؤلفه: المجلسي (ت: 1111هـ): 329/44.
6. العوالم لمؤلفه: عبد الله البحراني (ت: 1130هـ): 179/17.
7. لواعج الأشجان لمؤلفه: السيد محسن الأمين (ت: 1371هـ): 30.
8. شرح إحقاق الحق، لمؤلفه السيد المرعشي (ت: 1411هـ): 602/11.
9. حياة الإمام الحسين (عليه السلام) لمؤلفه: باقر شريف القرشي (ت: 1433هـ): 264/2.
10. الصحيح من سيرة الإمام علي (عليه السلام) لمؤلفه: السيد جعفر مرتضى العاملي (ت: 1441هـ): 289/2.

المطلب الثاني: طبيعة المرجعية القرآنية في الوصية

وردت في هذه الوصية عدة مضامين في ألفاظها المحدودة، وبما أن قيد الدراسة في هذا البحث المرجعية القرآنية فنحن نقف على بيان تلك المضامين التي تقوم على أسسها القرآنية، ونترك الأخرى إلى دراسات أخرى كالسياسية والاجتماعية واللغوية والأدبية والنفسية وغيرها، فالمرجعية القرآنية لوصية الإمام الحسين (عليه السلام) هي أصول مرادات الله عز وجل التي ابنتت عليها أهداف تلك الوصية المشتملة لخارطة نهضته (عليه السلام).

وتكمن المرجعية القرآنية في رصد الأسس القرآنية من طريق ملاحظة الامتداد القرآني في كلمات وصية الإمام الحسين (عليه السلام)، بوصفها اجراء عملي لأمرين: الأول تحقق عملية الاقتباس

النصي من القرآن الكريم وتضمنيه كما هو في كلام الإمام (عليه السلام)، في حال كان الكلام المقتبس بالنص على شكل مفردة أو جملة من آية أو آية كاملة.

والثاني أن يكون من قبيل اجراء عملي لقاعدة الجري والتطبيق، وهي تعني في اصطلاح المفسرين "انطباق الكلام بمعناه على المصدق"⁽²⁾، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الأسس القرآنية على قسمين هما: الأسس الصريحة وهي ما كانت من النوع الأول بالاقتباس المباشر من النص القرآني وتضمنيه في كلام الإمام الحسين (عليه السلام)، والأسس غير الصريحة والتي تكون من النوع الثاني (الجري والتطبيق) عبر مضامين قرآنية مقصودة من الإمام (عليه السلام) في وصيته دون الإشارة إلى أنها من النص القرآني.

وبعد تفحص الأسس القرآنية الواردة في الوصية نجد أنها لا تخرج عما تقدم -إما صريحة أو غير صريحة- وهذا التقسيم المنطقي للأسس القرآنية هو أجلى تقسيم يمكن اعتماده في هذه الدراسة، فالصريحة ما جاء في وصية الإمام (عليه السلام) من تصريح للفظ أو مقطوعة من ألفاظ مقتبسة من آية قرآنية بشكل صريح، وإن لم يتم الإشارة إليها على أنها من النص القرآني، كأن يقول: قال تعالى أو ما شابه، وإنما قصد الإمام (عليه السلام) تضمنيه في سياق كلامه وجعله وكأنه من نظمه وتأليفه هو (عليه السلام)، بخلاف الأسس القرآنية غير الصريحة التي تكون عبارة عن مضامين قرآنية ترجع مآلات مرادات الإمام (عليه السلام) إليها، من دون أية إشارة لفظية للنص القرآني.

والجدير بالذكر أن فقرات الوصية جميعها تقوم على أسس قرآنية إما صريحة أو غير صريحة دون استثناء، وهو أمر يستحق إمعان النظر فيه والوقوف على دلالاته وأسراره التي قصدها صنو القرآن الكريم والثقل الأصغر، والذي لم يفارقه في مفاصل حياته جميعها، وهو (عليه السلام) ليس بدعاً من المعصومين الذين ذابوا في القرآن الكريم قولاً وفعلًا، فكانت نتيجة ذلك أن يقوم كل مطلب من هذه الوصية على أس قرآني محدد.

ويمكن الإشارة إلى الأسس القرآنية من طريق بيان نص الوصية كاملاً بعد تقسيمه وجعله فقرات متسلسلة -حسب ورودها في النص- وإزاء كل فقرة نبين إجمالاً عنوان الأساس وما إذا كان من الأسس القرآنية الصريحة أو غير الصريحة حسب ما مبين في الجدول أدناه:

ت	فقرات الوصية	عنوان الأساس القرآني	نوعه
1.	بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به الحسين بن علي بن أبي طالب إلى أخيه محمد المعروف بابن الحنفية:	العمل بفريضة الوصية لذوي الرحم	غير صريح
2.	إنّ الحسين يشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله، جاء بالحق من عند الحق	توحيد الله عز وجل ونبوة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) وحقانيته	صريح
3.	وأنّ الجنة والنار حق، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ الله يبعث من في القبور	الاقرار بالآخرة ومآل الجزاء فيها بالجنة أو النار	صريح
4.	وإنّي لم أخرج أشراً ولا بطراً، ولا مفسداً ولا ظالماً	مخالفة النفس وأهوائها	صريح
5.	وإنما خرجت لطلب الإصلاح	طلب الإصلاح	صريح
6.	في أمة جدّي (صلى الله عليه وآله)	المحافظة على خيرية أمة النبي (صلى الله عليه وآله)	غير صريح
7.	أريد أن آمر بالمعروف، وأنهي عن المنكر	إقامة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	غير صريح
8.	وأسير بسيرة جدّي وأبي علي بن أبي طالب	الاقتراء بالنبي ووصيه في إدارة شؤون الأمة	غير صريح

9.	فَمَنْ قَبْلَنِي بِقَبُولِ الْحَقِّ فَاللهَ أُولَى بِالْحَقِّ، وَمَنْ رَدَّ عَلَيَّ هَذَا أَصْبِرْ حَتَّى يَقْضِيَ اللهُ بَيْنِي وَبَيْنَ الْقَوْمِ بِالْحَقِّ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ.	أساس قبول الحق والصبر عليه إيماناً بحاكمية الله جل وعلا	صريح
10	وهذه وصيتي يا أخي إليك، وما توفّيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب	طلب التوفيق من الله بعد التوكل عليه	صريح

المطلب الثالث: مرجعية الإمام الحسين القرآنية

لا يخفى أنّ الإمام الحسين (عليه السلام) صنو القرآن الكريم وهو أحد أفراد الثقلين الملازمين للقرآن الكريم حتى يوم القيامة كما أخبر به الصادق الأمين (صلى الله عليه وآله)، وما أثبت له القرآن الكريم من فهمه حق الفهم؛ كونه أحد المطهرين الذين منحهم الله تعالى حق مس مكنونات كتابه، وأنه أحد الراسخين في العلم الذين أكرمهم سبحانه بحق تأويل آيات دون غيرهم من العالمين، فلا غرو أن تكون حركات الإمام الحسين (عليه السلام) سكناته جميعها وفقاً لما نصّ عليه كتاب الله عز وجل.

رافق القرآن الكريم الحسين (عليه السلام) منذ خروجه من المدينة ودخوله مكة المكرمة وفي مسيره إلى كربلاء ومواساة نفسه ومن معه بتلاوة القرآن الكريم إلى ليلة العاشر ويومه من المحرم وتسليّة نفسه بمصابه بالشهداء، ففي ليلة العاشر من المحرم كان العباس بن علي (عليهما السلام) حين أتى الإمام (عليه السلام) بما عرض عليه عمر بن سعد، قال (عليه السلام): ((ارجع إليهم فإن استطعت أن تؤخّره إلى غدوة وتدفعهم عند العشية، لعلنا نصلّي لربّنا الليلة، وندعوه ونستغفرو، فهو يعلم أنّي قد كنت أحب الصلاة له، وتلاوة كتابه، وكثرة الدعاء والاستغفار))⁽³⁾.

فمن يُريد الحديث عن الإمام الحسين (عليه السلام) وعلاقته بالقرآن الكريم كمن يُريد نقل ماء البحر بالغبال، فالواقع "نحن قاصرون عن إدراك الشخصية التي تجلّت معرفته بالله في أدعيته وعبادته لله، باستمهاله العدو ليلة عاشوراء لإحيائها بقراءة القرآن وإقامة الصلاة، تلك الليلة التي

أحاطته البلية من كل جانب، ورأى بعينه الناظرة بنور الله ما يجري عليه وعلى أهل بيته وأصحابه، ومع ذلك كان يناجي ربه بصلاته أو يناجي ربه بكلامه، وله ولأصحابه المستضيئين بنوره دوي كدوي النحل⁽⁴⁾.

ويمكن الاطالة على مكانة الإمام الحسين (عليه السلام) القرآنية بما جاء على لسان بعض المعصومين في بعض الروايات والزيارات بتخصيصهم له (عليه السلام) ببعض الألقاب الملاصقة للصفة القرآنية منها (شريك القرآن)، كما في زيارته (عليه السلام): ((السلام عليك يا شريك القرآن))⁽⁵⁾، ومنها (التالي للكتاب) المأخوذ من فقرة من زيارته (عليه السلام): ((وتلوت الكتاب حق تلاوته))⁽⁶⁾، وكذلك (سند القرآن) الوارد في بعض الزيارات أيضاً: ((كنت للرسول ولداً وللقرآن سندا))⁽⁷⁾، وغيرها.

كما ورد عن الإمام الحسين (عليه السلام) حثه المتواصل وترغيبه في كتاب الله سبحانه، فقد ورد عن بشر بن غالب الأسدي، عن الحسين بن علي (عليهما السلام) أنه قال: ((مَنْ قَرَأَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي صَلَاتِهِ قَائِمًا يُكْتَبُ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِئَةٌ حَسَنَةٍ، فَإِذَا قَرَأَهَا فِي غَيْرِ صَلَاةٍ كُتِبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرٌ حَسَنَاتٍ، وَإِنْ اسْتَمَعَ الْقُرْآنَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ حَسَنَةً، وَإِنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ لَيْلًا صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يُصْبِحَ، وَإِنْ خَتَمَهُ نَهَارًا صَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَفَظَةُ حَتَّى يُمَسِيَ، وَكَانَتْ لَهُ دَعْوَةٌ مُجَابَةٌ، وَكَانَ خَيْرًا لَهُ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، قُلْتُ: هَذَا لِمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَمَنْ لَمْ يَقْرَأْ؟ قَالَ (عليه السلام): يَا أَخَا بَنِي أَسَدٍ! إِنَّ اللَّهَ جَوَادٌ مَجْدٌ كَرِيمٌ، إِذَا قَرَأَ مَا مَعَهُ أَعْطَاهُ اللَّهُ ذَلِكَ))⁽⁸⁾.

ولكي تكون نهضته (عليه السلام) متأسسة على التعاليم القرآنية الحقّة، فتؤدي وظيفتها في بيان الموقف الشرعي له (عليه السلام) ولكل فرد وأمة تأتي من بعده يمكن أن تتشابه فيها الظروف فيتخذ الموقف ذاته الذي اتخذه في التعامل مع تلك الظروف، وبقراءتها تكون صالحة لكل زمان ومكان، ويكون (صلوات الله عليه) قدوة يقتدى به وبمواقفه لكافة المسلمين وإن كانوا لا يعتقدون بإمامته، فالمقدار المشترك بين المسلمين عامة هو القرآن الكريم وأحكامه وتعاليمه.

المطلب الرابع: أهمية الوصية الحسينية

يمكن لهذا النص الحسيني أن يُدرس من جوانب متعددة كالجانب البلاغي والوقوف على روعة البيان الحسيني المورث من أبيه أمير البيان وجده أفصح من نطق بالضاد، والوقوف على الدلالات البلاغية وما أدته من وظيفة إلهامية لدى متذوقي هذه الفنون ومتخصصيهم.

ويمكن لوصية الإمام الحسين (عليه السلام) أن تعبر عن جو سياسي في عصرٍ اختلفت فيه الرؤية لطبيعة الحكم، وما تميّز به عن غيره من العصور، لاسيما بعد هلاك معاوية الذي كان يخادع الناس بالمكر والحيل ويداهن ويتصنع التدين؛ ليعطي على حكمه شرعية تمتد إلى خلافة الثاني الذي ولّاه على الشام لتستمر ولايته إلى خلافة الثالث، وافتعاله المطالبة بدمه ثم حربه مع أمير المؤمنين (عليه السلام) وما آلت إليه الأمور في عملية التحكيم، وصولاً إلى حربه مع الإمام الحسن (عليه السلام) واستلاب الحكم منه، وكل ذلك بدوافع شرعية موهمة انطلت على من لا بصيرة له ولا تفقه في الدين؛ مما جعل من الإمام الحسن (عليه السلام) يضع اتفاقية بينه وبين معاوية؛ لفضحه وهتك التستر بالدين المزيف، كما أنها حققت دماء المسلمين لحين هلاك معاوية واستلام السلطة من الطاغية يزيد الذي كان يختلف عن أبيه في مراعاة الشرع لا ظاهراً ولا باطناً، عندها تأخذ الوصية طابعها السياسي وتؤدي أغراضاً يمكن للمختصين أن ينفقوا عليها، وهكذا بالنسبة لدراسة نص الوصية من جانب اجتماعي أو جانب تاريخي أو حديثي متخصص أو حتى نفسي، إلى غيرها من الجوانب العلمية، فيمكن أن تُدرس من جوانب أخرى من قبل المتخصصين في العلوم المتعددة واستخراج الكنوز المعرفية منها.

ولكننا في هذا البحث نحاول أن نستنتج نص الوصية قرآنياً، ونقف على عبارات هذا النص الحسيني وتحليله وإرجاعه إلى أسس قرآنية استند عليها الإمام الحسين (عليه السلام) في توجيه ما يرمي إليه؛ لبيان التلازم الذاتي بين القرآن الكريم وشخص الإمام (عليه السلام) وأنه لا ينفك أن ينطق أو يتصرف إلا وفق الرؤية القرآنية من جهة، وأحقية ما جاء في هذه الوصية من مضامين ترسم لوحة النهضة الحسينية منذ انطلاقتها وتؤسس لمنعطف إنساني يستمد أحقيته الفكرية والعقائدية من أحقية القرآن الكريم من جهة أخرى.

وبعبارة أخرى كما أن القرآن الكريم حقٌّ على العالمين اتباعه وهو الحجة على الخلق أجمعين منذ نزوله إلى يوم القيامة، فإن من يستمد مشروعه الحياتي من القرآن الكريم لابد وأن يكون بالغ الحجة في الأحقية في وقت ذلك المشروع وإلى ما لا نهاية، كما هو حال المشاريع الإلهية القائمة على هدي القرآن الكريم والمعرفة الحقّة لأهل البيت (عليهم السلام)، ولا يمكن أن يتسلل الشك لدى أي متبصرٍ ببصيرة قرآنية تثبت الحق مع من يتمسك بنصوصه ويُعرض عما سواه، وهو عين ما يريده البحث من دراسة هذه الوصية، لا لأن الحق غائبٌ في القضية الحسينية ويُراد إثباته في هذا النص! بل لأن كل شيء يمت للحسين (عليه السلام) بصلة هو ينطق بأحقية الإمام الحسين (عليه السلام) وما قام به بدليل قرآنيته.

ومن جملة ما أفرزته تلك النهضة الخالدة بخلود القرآن الكريم منذ بداياتها هو هذا النص المختصر في وصيته لأخيه محمد ابن الحنفية؛ لكي لا يبقى مجالاً في إلقاء الحجة على من يدعي عدم الوضوح، فكما أن الحجة قائمة في القرآن الكريم وبراهينه كذلك الحجة في القضية الحسينية قائمة بقرآنيتهما بالتبع، فهي إحدى الحجج والبراهين على مشروعية القضية الحسينية. ولا شك أن القرآن الكريم يُمثل معجزة الإسلام الخالدة على مر العصور، فهو الأساس والمرجع الذي يُرجع إليه في فهم متطلبات الحياة في شتى المجالات، وتلك هي الصفة الإعجازية لديمومة الخلود، وكان ذلك الفهم يتحدد بأمرين، الأول: يكون بمثابة الدافع لطلب الفهم، وهو حاجة كل مجتمع في كل زمان ومكان لما يُؤمن له سُبُل الحياة، والثاني: معهود بقابلية المتلقي في الفهم والاستيعاب والإدراك لذلك النص المعجز، وهو ما يتجلى في غاية الوضوح في التراث التفسيري للقرآن الكريم على مرّ التاريخ.

فأما الحاجة المجتمعية لفهم النص القرآني في زمان صدور هذه الوصية المباركة فهي معلومة باضطراب الأمة وابتلائها ببني أمية الذين حاولوا أن يُشرعنوا حكمهم وفرض سلطانهم ويقدمون أنفسهم على أنهم الممثلين الشرعيين عن النبي (صلى الله عليه وآله) وطاعتهم من طاعته، مع ما هم فيه من الانغماس في الغي والتغطرس في الحكم والجحود لشريعته (صلى الله عليه وآله)، ولا سيما في زمن يزيد بن معاوية (لعنه الله) الفاسق المجاهر بالمعصية، والمنكر لما جاء به النبي

(صلى الله عليه وآله)، عندها سيتحقق المصير المحتوم المؤلم في الأمة الإسلامية، وهو ما أشار إليه الإمام الحسين (عليه السلام) بقوله: ((على الإسلام السلام إذا ابتليت الأمة براع مثل يزيد))⁽⁹⁾.

وأما الأمر الآخر المحدد لفهم النص القرآني والرجوع إليه وهو القابلية المعرفية لدى متلقي ذلك النص المعجز، وقدرته على فهم مراداته واستيعابها ومن ثم العمل بها، فهو ما يتجلى بصنو القرآن الكريم خامس أهل الكساء الطاهرين، الذين طهرهم الله تعالى بنص كتابه من الرجز، وهو ومن الراسخين في العلم العالمين بتأويل الآيات بحكم منزلها وهو سيد الشهداء أبو عبد الله الحسين ابن سيد الوصيين وسيدة نساء العالمين (عليهم جميعاً سلام الله)؛ لذا كانت هذه الوصية نتاج الأمرين: الحاجة الحياتية والقابلية المعرفية.

المبحث الثاني: المرجعية القرآنية للأسس الصريحة

المطلب الأول: أساساً توحيد الله عز وجل ونبوة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) ابتداء الإمام الحسين (عليه السلام) وصيته بالتصريح باسمه وذكر شهادته بتوحيد الله تعالى بالنص، وتبعها بالشهادة بنبوة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) والتصريح باسمه أيضاً والتأكيد على مجيئه بالحق بقوله: ((إن الحسين يشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، جاء بالحق من عند الحق))، والملاحظ إن لكل فقرة من فقرات هذه الشهادة العقدية أساسها القرآني التي تقوم عليه؛ لذا سنفرد الحديث عن كل واحدة منها بشكل مختصر.

أولاً: أساس توحيد الله تعالى

التوحيد أصل أصول الدين الذي قام به القرآن الكريم ورسالات الأنبياء السابقين، فلم يُبعث نبي إلا لقيام حدود هذه الشهادة كما في قوله تعالى: **سَمِيعٌ مَّا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ سَجَى [الأنبياء: 25]**، فهذه الآية تجمل ما قامت عليه دعوة الرسل وهو: تقرير وحدانية الله تعالى وتنزيهه عن الشرك، مضافاً إلى التفصيل والذكر الصريح بتسمية بعض الأنبياء بأسمائهم واقتران دعوة التوحيد معها بدءاً بأول أنبياء أولي العزم النبي نوح (عليه السلام) قال تعالى: **سَمِيعٌ لَّقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَّقُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ**

غَيْرَةَ سَجَى [الأعراف: 59]، كذلك بالنسبة للنبي هود (عليه السلام)⁽¹⁰⁾، والنبي صالح (عليه السلام)⁽¹¹⁾، ويتكرر الأمر مع النبي شعيب (عليه السلام) بألفاظ الآية ذاتها⁽¹²⁾، كما فصل القرآن الكريم في دعوة النبي إبراهيم (عليه السلام) للتوحيد بصيغ وأساليب متعددة، وكذلك النبي موسى (عليه السلام) والنبي عيسى (عليه السلام)، ووصولاً لنبينا (صلى الله عليه وآله) ومخاطبته بشكل خاص بدعوة التوحيد قال تعالى: سَمِحَ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سَجَى [محمد: 19] وكما في سورة التوحيد أيضاً.

فشهادة التوحيد في الوصية الحسينية تنطوي على حقائق ربانية بها يبدأ الدين وعليها تتأسس الأحكام، وتشتمل على الالتزام بما تقتضيه تلك الشهادة بشكل تام، وهي معيار قبول الأعمال ومنها ما قصده الإمام الحسين (عليه السلام) في نهضته، قال تعالى: سَمِحَ لئن أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ سَجَى [الزمر: 65].

فهو (صلوات الله وسلامه عليه) حريص على أن لا يحبط عمل مريد الإصلاح شركاً، وهو جدير بحمل راية التوحيد دون غيره، بما تمثله من أساس الدين وحصنه الحصين، تبعاً لنهج الأنبياء والمرسلين في رسالاتهم المتعددة عبر الأزمنة المتباعدة، وهو على اتم الجهوزية والاستعداد في أداء ذلك الدور العظيم، ومواجهة ما واجهه الأنبياء والمرسلين من آلام المجابهة والتصدي لأقوامهم ومخالفة أهوائهم؛ ومن أجل ذلك لزم تقديمه في الوصية الحسينية، وفي ذلك إشارة إلى أن الابتداء يكون بالله عز وجل ومنه وإليه، فهو الأساس والمنطلق وإليه يكون المنتهى، مضافاً إلى أن هذه السنة -ذكر الشاهدين- قد عُرفت بها خطابات النبي (صلى الله عليه وآله) وكتبه ورسائله، ولا سيما في الوصية.

ثانياً: أساس عبودية النبي ونبوته

يعمد الإمام الحسين (عليه السلام) بالتصريح بأساس قرآني آخر، بما له ارتباط وثيق بالأساس الأول فيأتي بما يكمل شطر الشهادة بالتوحيد، فيشهد للنبي (صلى الله عليه وآله) بالعبودية والنبوة بقوله: ((وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، جاء بالحق من عند الحق))، والإقرار بعبودية النبي (صلى الله عليه وآله) يعني عدم التقدم على ما جاء به وما أمر، بل الالتزام بما يضمن للأمة

خروجها من الظلمات إلى النور وهو الأساس الذي قامت عليه الدعوة الإسلامية، وأن الإمام الحسين (عليه السلام) هو الامتداد الطبيعي لتلك الدعوة وذلك المنهج في انقاذ الأمة كما فعل جده المصطفى (صلى الله عليه وآله)، من دون أن يذكر الإمام مكانته الخاصة من جده، بل أكد على المشروع الإلهي القائم برسالة النبي الخاتم، وأن من يؤمن برسالة النبي فلا بد أنه قد أقيمت عليه الحجة في دعوة الإمام الحسين (عليه السلام) في مقارعة الباطل والخروج على الظالم.

وهو الموقف المعاكس الذي يسعى إليه بنو أمية في تجهيل الناس ومخالفة ما جاء به النبي (صلى الله عليه وآله) وإنكاره بشكل صريح، كما يُنقل في قول يزيد اللعين وتمثله بشعر ابن الزبير ((لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحى نزل))⁽¹³⁾، وهو ما يُنبئ عن عقيدة الجحود برسالة النبي (صلى الله عليه وآله)، والنظر لمكانته ومكانة أهل بيته على أنها ملك وسلطان، لا دين قائم على البرهان والحجة، "وهذه الكلمات تكشف عن عدم إيمانه بأساس الإسلام"⁽¹⁴⁾.

وأثبت القرآن الكريم للنبي (صلى الله عليه وآله) صفة العبودية كما في قوله تعالى: سَمِعَ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ أَيْنَ تُنْزَلُ [الإسراء: 1]، إلى غير ذلك من الآيات الأخرى، فصّح الإمام بعبودية النبي؛ لأنه على علم بهذا المقام السامي، وهو "أسمى مقام يبلغه الإنسان في حياته، فإن الآية قد كرّمت رسول الله (صلى الله عليه وآله) بإطلاق وصف العبودية عليه، فقالت {عبده} للدلالة على مراقبي الطاعة والعبودية التي قطعها الرسول (صلى الله عليه وآله) لله تبارك وتعالى"⁽¹⁵⁾، والإمام الحسين (عليه السلام) ممن يقتفي أثر النبي في العبودية وأداء دوره في الدعوة إلى الله تعالى.

وأثبت له (صلى الله عليه وآله) النبوة في القرآن الكريم في عدد من الآيات المتمثلة للبراهين والحجج بما يعجز عن إثباتها مدع للنبوة كاذب، قال تعالى: سَمِعَ مُحَمَّدًا إِذَا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ سَجَى [آل عمران: 144] وكذلك قوله تعالى: سَمِعَ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ سَجَى [الفتح: 29]، فالنبي محمد (صلى الله عليه وآله) خاتم الأنبياء والمرسلين، ورسالته خاتمة الشرائع، والتصريح بهذه الحقيقة تستلزم إلفات النظر إلى ضرورة أن يكون هناك من يؤدي دوره من بعده وهم الأئمة الأوصياء المهديون، وهنا يريد الإمام

الحسين (عليه السلام) اعتماد هذا الأساس القرآني في بيان أحقية أهل البيت (عليهم السلام) ضمناً؛ وذلك عندما أشار إلى أساس الاقرار بأحقية مجيء رسالة النبي: **سَمَحُوا وَيَقُولُونَ أَتُنَّا لَنَارِكُوا ءَالَهُتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ۚ ۢبَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ سَجَى [الصفافات: 36-37]** فالنبي محمد جاء بالدين الحق دين الإسلام من عند الله الحق سبحانه وتعالى، ونصّ الكتاب الحق على مكانة أهل البيت (عليهم السلام) وأحقّيتهم بخلافة النبي.

ومما تقدم -اجمّالاً- يتضح أن مجيء ذكر الشهادتين في وصية الإمام الحسين (عليه السلام) له دلالته على أهم أركان الإسلام، المتمثلة بشهادة التوحيد بالله عز وجل والإيمان برسالة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) وأهميتها حتى على مستوى من نطق بهما، فيكون قد أخذ خصوصية من دخل الإسلام، فحفظ حرّماته ولاتهك كما فعل بنو أمية بخرمات الحسين (عليه السلام).

المطلب الثاني: أساس الاقرار بالآخرة ومآل الجزاء فيها بالجنة و النار

يؤكد الإمام الحسين (عليه السلام) على أساس قرآني آخر بتقرير حقيقة الجنة والنار والقيامة بقوله ((وَأَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ))، وبذكر أحقية الاقرار بالجنة والنار والإيمان بنفي الشك في اتیان القيامة وبعثه الناس من قبورهم لحسابهم، بالإضافة إلى ذكر التوحيد والنبوة -سابقاً- يكون الإمام الحسين (عليه السلام) قد استكمل تثبيت دعائم الدين بذكر أصوله الثلاثة الرئيسية وهي: (التوحيد والنبوة والمعاد)، وهي مما لا يختلف فيه أحد من المسلمين على اختلافاتهم الفكرية والعقدية والفقهية، وهنا الإمام (عليه السلام) يُلقي الحجة على جميع المسلمين، من وقت صدور هذه الوصية إلى كل وقت يأتي من بعدها، فالوصية اشتملت على ما هو متفق عليه دون التعرض إلى ما يمكن الاعتراض عليه من عقائد مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) الخاصة، وبذلك دلالة على الحرص في توحيد كلمة الأمة إزاء الدين وأهله ومن يدعو له، فهو يشهد بتلك العقائد ويُصرّح بها ويدعو المسلمين إلى الإيمان بها والتمسك بمن يدعو لها والعمل بقتضاها.

فبعد ذكر أحقية النبي (صلى الله عليه وآله) ورسالته الخاتمة ودعوته الحقّة جاء ذكر أحقية ما بشرت به المحسن من ثواب بالجنة، وما أنذرت به المفسد منه من عقاب بالنار، وتثبيت أساس

الثواب والعقاب في يوم يأتي من دون أدنى شك لا محالة، وفيه يتم بث الأرواح في الناس ونشرهم من قبورهم لغرض محاسبتهم على أعمالهم في الدنيا، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، وكل ما تقدم من عقائد لها مستنداتها القرآني، ونص عليها القرآن الكريم في طائفة من آياته، عبر التصريح بلفظ الجنة، أو ذكر بعض أسماء درجاتها، كما في جنة الفردوس، وعذن، والنعيم، والخلد، والمأوى، ودار السلام، ودار المقامة، والغرفة، وغيرها، وكذلك بالنسبة للتصريح بلفظ النار أو التعبير عنها بأسماء متعددة تدل على دركاتهما كما في: جهنم، ولظى، والحطمة، وسقر، والسعير، والجحيم، والهاوية وغيرها، فيشير الإمام (عليه السلام) إلى مبدأ الترغيب والترهيب القرآني.

ومن الآيات القرآنية التي أجملت الحديث عما ذكره الإمام الحسين (عليه السلام) في وصيته، والتي أكدت حقيقة المصير المحتوم لكل نفس مخلوقة، وإيفاء الجزاء في يوم القيامة، وطبيعة الفوز الحقيقي بدخول الجنة والابتعاد عن النار، باتباع تعاليم الله تعالى ورسوله والأئمة (عليهم السلام)، وأن الحياة الدنيا فانية، وهي قوله تعالى: **سَمَحَ كُلُّ نَفْسٍ ذَاتِقَةَ أَلَمَوْتٍ وَإِنَّمَا تُؤَفَّقُونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعٌ** [آل عمران: 185]، فالقرآن الكريم يهدف إلى أن لا يجعل الإنسان حياته الدنيا ولذاتها العابرة الغاية وكل شيء يكون وسيلة لتحقيقها، والمحصلة هو الخسران الأكبر، بل لا بد أن يكون العكس.

فهناك من ينكر وجود الجنة والنار لكونهما من العالم الآخر ولم تشاهدا إلا بعين البصيرة، وهو ما يوحيه كلام الإمام الحسين (عليه السلام) وتأكيداه على تلك الثواب التي ما عادت ثوابت بعد نصف قرن فقط على مجيء الدعوة الإسلامية، وهي حقيقة يمثلها الواقع المعاش في زمن بني أمية وولاتهم المتحللون من تعاليمها، وإذا كان حال الولاة بمنتهى التهلك فكيف يكون مصير الرعية؟ فمن الطبيعي أن تكون النتيجة الانغماس في ملذات الدنيا وإنكار البعث والحساب والمصير الأخروي المتمثل في الجنة أو النار.

وليس بخفي موقف عمر بن سعد بن أبي وقاص عندما وعده عبيد الله بن زياد أن يكون أميراً على الري فيما إذا خرج لحرب الإمام الحسين (عليه السلام) فأنشد أبياتاً يقول فيها (16):

يقولون إنّ الله خالق جنة
فإن صدقوا فيما يقولون انني
وإن كذبوا فزنا بذُنُيا
ونار وتعذيب وغل يدين
أتوب إلى الرحمان من سنتين
وملك عقيم دائم الحجلين

فعمر بن سعد مثال حي على الجماعة المنكرة ليوم القيامة في ذلك العصر، والمستوى الذي وصلت إليه الأمة من الانحطاط العقدي والسقوط الأخلاقي إلى الحد الذي يغلب حب الدنيا والطمع في الشخص إلى أن يُقدّم على حرب ابن بنت رسول الله من غير اكتراث ما للإمام الحسين (عليه السلام) من مقام يُفترض أن يكون معلوماً لدى المسلمين، ومع هذا يتجاهل ذلك المقام وتلك المنزلة، من هنا كان الإمام قاصداً لإيقاظ الأمة من غلفتها بشتى السبل.

وهناك إشارة مباشرة من الإمام (عليه السلام) إلى أساس قرآني لكلامه في وصيته تحديداً في تمثله بقوله تعالى: **سَمِحُوا إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ** سجى [الحج: 7]، وهو أساس اثبات القيامة والبعث والنشور، وعندها تظهر الحكمة من تقديم أصول الاعتقاد بين جميع المسلمين على اختلاف مشاربهم الفكرية والعقدية، وعدم التطرق إلى ما اختص به أهل البيت (عليهم السلام) من عقيدة حقّة بأصول الدين من عدالة الله تعالى وأصل الإمامة، وهذا هو القدر المشترك بين الطوائف كافة، وعندئذ يكون الجميع معنيّ بمؤدى هذه الوصية؛ لالقاء الحجة البالغة عليهم جميعاً.

المطلب الثالث: أساس مخالفة النفس وأهوائها

رفض الإمام الحسين (عليه السلام) أن تكون منطلقات خروجه منحرفة، أو قائمة على الأمراض القلبية كالتكبر أو الغرور، أو على الأعمال المشينة كالفساد أو الظلم، بما ينتهي محصلة إلى تعدي الحدود الشرعية، عندما نفى كل ذلك بقوله: ((وإني لم أخرج أشراً ولا بطراً، ولا مفسداً ولا

ظالمًا))، وبالنفى اثبات الامتثال لأمر الله تعالى والانزجار عن نهيه، وعدم اتباع الهوى والنفس الأمارة بالسوء، وكذلك اثبات ما نفاه عنه في إدعائه.

ولنا أن نقف على الأساس القرآني لهذا النص الحسيني، فنجد أكثر من نص قرآني وردت فيه من الألفاظ التي اقتبسها الإمام (عليه السلام) ووظفها في وصيته، منها ما جاء في قصة قوم ثمود ونبيهم صالح (عليه السلام) وتكذيبهم إياه بمعجزة الناقة في قوله تعالى: **سَمِعَ أَهْلُ قَيْ آذِكُرْ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَابٌ أَشَرٌ ٢٥ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَابِ الْآشِرُسُجَى [القمر: 25-26]**، فالنص يُكرر لفظ (الأشِر) "والأشِرُ لا يكون إلا فرحًا بحسب قضية الهوى"⁽¹⁷⁾، وهو "بخلاف الفرح فإنه قد يكون من سرور بحسب قضية العقل"⁽¹⁸⁾، فالأشِر في اللغة والاستعمال القرآني يعني الذي يستخفه المرح ويخرجه عن حد الوقار واللياقة إلى الاستهتار والاستخفاف والتعدي بغير حق.

والملاحظ أن هناك من فسّر هذا اللفظ بأنه التكبر والبطر⁽¹⁹⁾، والواقع يقتضي المغامرة؛ قياساً على كلام أبي عبد الله الحسين (عليه السلام)، إذ لا يمكن أن تجتمع في كلامه النوراني مفردتان في سياق واحد لهما المعنى نفسه: ((وإني لم أخرج أشراً ولا بطراً))، وبعد التتبع وجد أن لفظ (الأشِر) له معانٍ منها: الشق: "أشِر الخشبة: شقّها"⁽²⁰⁾، ومنها ما يتضمن معنى الحدة في الأطراف؛ لأن "النخل يكون خوص جريده حادّ الجوانب والأطراف ويكون على شيء من الصلابة"⁽²¹⁾ فيقال له: أشِر.

ويمكن أن يكون الإمام الحسين (عليه السلام)، قصد نفي هذه المعاني بمجموعها، فشق الخشبة إلى نصفين أو نشرها يقابله نفي أن يكون خروج الإمام (عليه السلام) فيه شقّ لعصا المسلمين أو تفرقهم، فعدم خروجه بهدف الوحدة يمكن أن يحصل بشرط أن لا يقع حيف أو ظلم على الأمة، فهو يسير على نهج والده أمير المؤمنين (عليه السلام) القائل: ((والله لاسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة))⁽²²⁾، فبعض الأحيان يكون الخروج سبباً في التوحد واليقظة، ومن معاني الأشِر من دبب الأسنان وحددها وهي استعارة رائعة لمن يريد أن يهتم بنفسه ومصلحته وهمة الوصول إلى السلطة لغرض التسلسل؛ لذا نفاه الإمام (عليه السلام) في خروجه.

وهناك نصاً قرآنياً آخر يمكن أن يكون المكمل للأساس القرآني في نفي التكبر في الخروج وعدم اتباع الهوى، فيجمع الأمر بطاعة الله ورسوله والتصريح بنتيجة الفشل عند المخالفة، وربط ذلك بالنهي عن الخروج لغير الله عز وجل بدافع نفسي يهدف إلى الرياء أو ما شابه؛ بسبب أحد الأمراض القلبية مثل (البطر)، وهو ما يمثله قوله تعالى: **سَمِعُوا وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ٤٦ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ** [الأنفال: 46-47]، والآية فيها تقدير هو "لا تخرجوا من دياركم إلى قتل أعداء الدين بطرين ومرائين بالتجملات الدنيوية، وصد الناس عن سبيل الله بدعوتهم بأقوالكم وأفعالكم إلى ترك تقوى الله والتوغل في معاصيه والانخلاع عن طاعة أوامره وديساتيره فإن ذلك يحبط أعمالكم ويطفىء نور الإيمان ويبطل أثره عن جمعكم فلا طريق إلى نجاح السعي والفوز بالمقاصد الهامة إلا سوي الصراط"⁽²³⁾، كما حدث في وقعة بدر -التي نوهت عليها الآية- وأنها "تُشير إلى قضية أبي سفيان وأسلوب تفكيره هو وأصحابه... فأهدافهم غير مقدسة، وكذلك أساليبهم في الوصول إليها"⁽²⁴⁾.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الآية لها اتفاق دلالي وعلاقة مباشرة بمصداق من يخرج بطراً، (أبو سفيان وشيعته) مع النفي الذي ذكره الإمام (عليه السلام) في خروجه؛ وإنما اقتبس الإمام من هذه الآية تحديداً لفظ (البطر) الذي يُشير إلى من التصقت به هذه الصفة وأثبتها القرآن الكريم له، وهو جدّ من نصب نفسه ولياً للمسلمين وقيماً على الدين (أبو سفيان) وهو أقرب الأقربين من أبي جهل الذي قيل عنه "وربطه وشيعته كانوا مجبولين على البطر والمفاخرة والعجب"⁽²⁵⁾.

فالإمام قصد ذلك المعنى مضافاً لمعنى (البطر) الأساس وهو "دهشٌ يعتري الإنسان من سوء احتمال النعمة وقلة القيام بحقها، وصرفها إلى غير وجهها"⁽²⁶⁾، من شدة دهشته فيصل به الحال إلى حد "الطغيان في النعمة، والتحقيق أن النعم إذا كثرت من الله على العبد فإن صرفها إلى مرضاته وعرف أنها من الله تعالى فذاك هو الشكر، وأما إن توسل بها إلى المفاخرة على الأقران والمكاثرة على أهل الزمان فذاك هو البطر"⁽²⁷⁾ المؤدي بصاحبه إلى الطغيان؛ بسبب طول مكوث

النعمة عند غير الشاكر، فليس كل شخص مؤهل لأن يتنعم بنعم الله تعالى فلا يتحمل ما فيه فتكون تلك النعمة سبباً في انحرافه، ولا سيما ما يريد القيام به الإمام (عليه السلام) وهو التصدي لأمر المسلمين فإن ((الولايات مضامير الرجال))⁽²⁸⁾، فيرى إنه اختاره الله دون غيره من سائر الناس وهو الأجدر بتلك النعم، فيعجب بنفسه وينكر على الآخرين عدم امتلاكهم ما يملك، فإذا كان على سدة الحكم فإنها المصيبة العظمى.

وبعد نفي الأشر والبطر وإرجاعها إلى ما يتناص معها من القرآن الكريم، لابد من بيان سبب نفي الإفساد في حركة الإمام (عليه السلام) بكل أشكاله؛ لأن المفسد قد يقع منه الإفساد عن قصد أو دون قصد؛ وذلك بسبب عدم أهليته لقيادة حركة الإصلاح من حيث القدرة الفكرية واللوجستية والأمور المقومة لتلك الحركة المهمة، فيصل بالأمر أن يريد الإصلاح يُصبح مُفسداً، وهو ما قرره قوله تعالى: **سَمَحَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** سَجَى [البقرة: 11]، والفساد: "خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً، وبضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس، والبدن، والأشياء الخارجة عن الاستقامة"⁽²⁹⁾، والإمام الحسين (عليه السلام) يعني في كل حرف من حروف كلامه ويتفق مع ما أراده الله عز وجل في قرآنه؛ كونه معصوماً وهو الجدير بأن يقوم بالإصلاح على أسسه القرآنية لا غيره.

والآيات القرآنية الناهية عن الفساد والذامة للمفسدين ومواقفهم ونواياهم كثيرة، قال تعالى: **سَمَحَ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ** سَجَى [البقرة: 220]، وقوله تعالى: **سَمَحَ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ** سَجَى [يونس: 81]، والمفسد هو من "يضاد الله في فعله، فإنه يفسد والله تعالى يتحرى في جميع أفعاله الصلاح، فهو إذا لا يُصْلِحُ عمله"⁽³⁰⁾، فهو (عليه السلام) ينفي أن يكون مفسداً؛ لثبوت أنه حاصل على تأييد الله تعالى في صلاح حركته ومشروعه.

ثم يأتي الإمام (عليه السلام) على بيان آخر عامل مقوض لعملية الإصلاح، فيذكر ما يتفق على نكرانه واستهجانته كل ذي لب يطمح بأن يسود العدل في المجتمع، فينفي الإمام (عليه السلام) أن يكون بهذا الخروج ظالماً، وهذه الطريقة المنطقية والعقلانية التي اتبعتها الإمام الحسين (عليه السلام) تتطابق مع الآيات القرآنية؛ في نفي منافيات الإصلاح الأربع، (الأشر والبطر والفساد

والظلم)، وهي ما يُحتمل أن تحدث لمن يأتي على أية حركة إصلاحية في المجتمع ويقع في أحدها أو أكثر، بعلمه أو بدونه، فتكون وصية الإمام الحسين (عليه السلام) مدرسة للمصلحين في الالتفات إلى ما يهدم القيم الحقيقية التي من أجلها يُفترض أن يقوم الإصلاح. والظلم بأشكاله الثلاثة كلها منتفية بكلمة الإمام (عليه السلام) المطلقة، فالشكل الأول ظلم بين الإنسان وبين الله تعالى، وأعظمه الشرك؛ ولذلك قال: **سَمَحَ إِنَّ الشِّرْكَ نَظْلَمَ عَظِيمَ سَجَى [لقمان: 13]**، والثاني: ظلم بينه وبين الناس، وإياه قصد بقوله عز وجل: **سَمَحَ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ سَجَى [الشورى: 42]**، والثالث: ظلم بينه وبين نفسه، والمتمثل بقوله تعالى: **سَمَحَ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ سَجَى [فاطر: 32]**، فالأول لا يُغفر، والثاني لا يُترك والثالث عسى الله أن يغفره ويتركه⁽³¹⁾.

المطلب الرابع: أساس طلب الإصلاح

بعد أن نفى الإمام (عليه السلام) كل ما هو مذموم يمكن توقع حدوثه في حركة الخروج، جاء دور إثبات السبب الرئيس من الخروج والهدف الأسمى، وتأسيسه على أساس قرآني صريح يُمثل بيان هدف الأنبياء والمرسلين في دعواتهم وخروجهم على أقوامهم، فيقول الإمام (عليه السلام): **((وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي صلى الله عليه وآله))**.

ويُعد الإصلاح أهم ركيزة قام عليها خروج الإمام الحسين (عليه السلام) وهو شعار نهضته الخالدة، ويشمل الإصلاح بكافة مستوياته الفردية والاجتماعية وجميع مجالات الحياة العقدية والسياسية والاقتصادية، وهو بهذه الركيزة يوافق أهم أهداف الأنبياء والمرسلين في دعواتهم، بناءً على أساس قرآني تثبته عدد من آياته كما في قوله تعالى: **سَمَحَ قَالَ يَقُومُ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقْنِي مِّنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَنْكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ سَجَى [هود: 88]**، وكذلك يثبت أساس الإصلاح أيضًا في قوله تعالى: **سَمَحَ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ سَجَى [النساء: 114]**، هذا مضافاً إلى الآيات الأخرى المصريحة بالنهاي عن الفساد بعد الإصلاح كما في قوله تعالى: **سَمَحَ وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا سَجَى [الأعراف:**

[56]⁽³²⁾، إلى غيرها من الآيات المتحدثة عن الإصلاح بوصفه حركة دائبة لدى سفراء الله تعالى، أو عن شخوص المصلحين وصفاتهم وأحوالهم ومواقفهم وعواقب حركاتهم، أو المتحدثة عن يقف بالضد من عملية الإصلاح ويسعى إلى الفساد، وهي آيات كثيرة بطبيعة الحال لا يسع المقام لذكرها.

فالإمام الحسين (عليه السلام) في هذا المقطع من الوصية يُشير إلى أمور: الأول التصريح بالعلة الرئيسة من الخروج على الظالم وهو طلب الإصلاح، المقتضي -لزوماً- ظاهرة الفساد والإفساد السابق، وهو الداعي لإجراء عملية اصلاحية، فالأمور في ذلك الزمان لم تعد كما كانت عليه في شيء من الصلاح، بل بلغت ذروتها في تسلط من لا حريجة له في الدين، فإذا كان الفساد سابقاً في الخفاء خشية أن يتهم الرعية السلطان بالكفر أو الفسوق، فالآن أصبح الأمر لا يُخشى منه، ولا شك في أن تأثير ذلك على أفراد الأمة خطير جداً، وكما يقال: "الناس مجبولون على دين ملوكهم والمرؤس يتقرب إلى رئيسه بما يحبه الرئيس، وكان معاوية يسب أمير المؤمنين (عليه السلام) علناً ويعلن عداوته له جهراً؛ ولأجله كثر النواصب في زمانه إلى عصر العباسيين"⁽³³⁾؛ مما يستدعي وقفة حقيقية من مُصلحٍ مؤهلٍ للقيام بعملية الإصلاح، مع ضمان النتائج من العملية.

فالغرض من الإصلاح هو أن وضع الأمة لا يحتمل السكوت بعد؛ لوصوله إلى مبلغ ما لو بقي الحال على ما هو عليه من غير معالجة اصلاحية فلن يبقى من الإسلام الحقيقي شيء، وتتحول كل قيمه ومبادئه إلى ما يراه السلاطين، وهو ما صرح به الإمام الحسين (عليه السلام) لما دعاه مروان إلى بيعة يزيد في المدينة، بقوله: ((وعلى الإسلام السلام؛ إذ قد بُليت الأمة براعٍ مثل يزيد))⁽³⁴⁾، وهذا الكلام يُنبئ عن حال الإمام الحسين (عليه السلام) والمجتمع الذي كان مضطهد تحت وطأة ظلم بني أمية وأشياعهم.

فمن مظاهر فساد الطغمة الحاكمة وإظهاره للعلن ما قد صوّره كلام الإمام الحسين (عليه السلام) في أحد مواقفه الذي تحدث فيه عن بني أمية بقوله: ((إن هؤلاء القوم لزموا طاعة الشيطان،

وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد في الأرض، وأبطلوا الحدود، وشربوا الخمر، واستأثروا في أموال الفقراء والمساكين))⁽³⁵⁾.

والأمر الثاني في الوصية تحديد الفئة المستهدفة من عملية الإصلاح وهي أمة النبي (صلى الله عليه وآله) حصراً دون غيرها من الأمم التي يُعتقد أنها هي المستهدفة؛ بدافع هدايتها ودعوتها لدخولها إلى الإسلام وتحريرها من العبودية والشرك، وبذلك تتسع رقعة الإسلام ويزداد عدد المسلمين، كما كان الحال في شأن الفتوحات أيام الخلفاء الثلاثة الأوائل ممن جاء بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)، فهذا كله غير مهم بنظر الإمام، وإنما كان الهدف الإبقاء والحرص على سلامة دين من تدين بدين الإسلام؛ خشية أن يُصدّر فيما بعد على أنه الإسلام الحقيقي والواقع إنما يتصدّر ما هو مشوّه ومحرّف ومزيف بقصد وبدونه، وها قد حصل في الأمة الإسلامية الحاضرة عند من لم يأخذ إسلامه إلا من بني أمية ولم ير غيره، وهذه أكبر مصيبة أُبليت بها الأمة سابقاً وحاضرًا، وواقع الأمة الإسلامية -السابق والحاضر- يكفي به شاهدًا عند من لم ير الدين الحقيقي لبعض الشعوب والبلدان التي يقال عنها إسلامية.

فنسبة الإصلاح إلى أمة النبي (صلى الله عليه وآله) كان بطريقة توحى لمن تعقّل أن المطالب بذلك الإصلاح في جسد أمته (صلى الله عليه وآله) هو أولى من غيره به، لا للقرابة النسبية التي بينه وبين النبي (صلى الله عليه وآله) وحرصه عليها ولا لأرومته وموقعه الاجتماعي، بل ببيان المكانة الخاصة التي أولاها نبي هذه الأمة للإمام الحسين (عليه السلام) من طريق تذكيرهم بلفظ ((جدي))، وهو القائل في حقه ومنزلته الرفيعة الأحاديث الكثيرة، ويمفي قوله فيه: ((حسين مني وأنا من حسين))⁽³⁶⁾، وعندها هل يبقى مجالاً للقياس بين من يدعي أنه خليفته وبين من نصّت عليه الأحاديث المباشرة من النبي (صلى الله عليه وآله)؟ من هنا لم ينسب الإمام الأمة إلى نبيها مباشرة بل ربطها به؛ لبيان أحقيته بما هو عازمٌ عليه من إصلاح أمة الإسلام فمَثَلٌ عنده (عليه السلام) الهدف الأساس لحركته، مع تظافر جملة من العوامل المساعدة نحو دعوة أهل الكوفة له، فمع علمه بنقضهم العهد وما حلّ بسفيره وابن عمه مسلم بن عقيل إلا إنه لم ينتن عن

مشروعه الاصلاحى، وكذلك رفضه مبايعة يزيد فهي الأخرى كانت عاملاً مساعداً للسبب الرئيس في النهضة والخروج.

المطلب الخامس: أساس قبول الحق والصبر إيماناً بحاكمية الله جل وعلا يؤكد الإمام (عليه السلام) بأن دعوته لم تكن لنفسه ولا لمكانته الاجتماعية كونه سيد بني هاشم في زمانه أو لقربائه النسبية من النبي (صلى الله عليه وآله) وإنما دعوته لله عز وجل الحق، فيقول: ((فَمَنْ قَبِلَنِي بِقَبُولِ الْحَقِّ فَالَهُ أَوْلَى بِالْحَقِّ، وَمَنْ رَدَّ عَلَيَّ هَذَا أَصْبِرْ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَ الْقَوْمِ بِالْحَقِّ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ)).

وهو (عليه السلام) يؤسس لمقياس قبول دعوته وهو أحقية مشروعه الاصلاحى، بإشارة إلى التلازم الذاتى بين دعوته وقبول الحق، فمن يقبل بالحق لابد وأن يقبل الدعوة الحق، فيلمح الإمام إلى عدم قبول دعوته لكونه الحسين وإنما لأحقية الدعوة، الخالية من المصالح الشخصية أو القائمة على العصبية، ومن جانب الممارسة الفعلية فالإمام (عليه السلام) كان حريصاً على أن يجعل كلامه متفقاً مع خطابات الآيات القرآنية؛ للبرهنة على إثبات الأحقية، ولا شك في أن عدم قبول الحق هو ترجيح الباطل والكون في صفه مقابل الحق، كما أكد ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: سَمِعْتُكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبُطْلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ سَجَى [لقمان: 30] ⁽³⁷⁾، والتسليم والولاية لا تكون شخصية بل لله الحق، قال تعالى: سَمِعْتُكَ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةَ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا سَجَى [الكهف: 44]. فدعوة الإمام الحسين (عليه السلام) مصدرها حق وهي عنوانه في زمن فشى فيه الباطل حتى عاد لا يُنكر؛ لذا فإنه (عليه السلام) مطمئن لما يسعى له فيُصرِّح بإلقاء الحجة على المسلمين جميعاً حتى غير المعتقدين بإمامته وإن كان هو الإمام المعصوم المفترض الطاعة الذي لا يحتاج أن يُدلل على كلامه، لكنه مع ذاك يضع ميزان للحق بقوله: ((فمن قبلني بقبول الحق فالله أولى بالحق))، وهو الميزان الإلهي، كما يقول أمير المؤمنين (عليه السلام): ((لا يعرف الحق بالرجال، وإنما تعرف الرجال بالحق، اعرف الحق تعرف من أتاه، واعرف الباطل تعرف من أتاه)) ⁽³⁸⁾، وهذا يرجع إلى القرآن الكريم مصدر العلم بالحق، ما في ذلك ريب، ولكنه حروف جامدة ولا بد له من ترجمان

أي: عالم قدير بمعانيه ومقاصده، ولو كانت معاني القرآن بكاملها واضحة بينة لما وقع الاختلاف في تفسير آية من آياته مع أن هذا الاختلاف قد حدث بين الصحابة أنفسهم، وفي عهد النبي (صلى الله عليه وآله) بالذات، فلا بد من عالم عادل يفصل بين المختلفين⁽³⁹⁾.

فهي دعوة لكل ذي لب أن يعرف الحق، فبمعرفة يُعرف أهله الذين هم أجدر بحمل رايته ويمثلهم آنذاك سيد الشهداء (عليه السلام)، بخلاف أهل الباطل الضالين بأنفسهم المضلين لغيرهم بإخفاء معالم الحق وتزويق الباطل وتسويقه على أنه حق فلا يُنكر عليهم الباطل كما كان حال بني أمية، وهو ما أكدّه الإمام الصادق (عليه السلام) بقوله: ((إن بني أمية أطلقوا للناس تعليم الإيمان ولم يطلقوا تعليم الشرك لكي إذا حملوهم عليه لم يعرفوه))⁽⁴⁰⁾، فبنو أمية كانوا يأمرّون الناس بالباطل على أنه حق، ولكن جهل الناس بماهيّة الباطل لم يُنكروا عليهم أمرهم بإيهام بل تقبلوه وفعلوه معتقدين أنه الدين.

وهنا امتداد قرآني آخر في كلام الإمام (عليه السلام) يتمثل بذكره تنبيه للصبر في حال عدم الإجابة لما يدعو القوم إليه من صلاح حالهم والتضحية من أجل انقاذهم، وكذلك في تمثله بشرط آية قرآنية تنطق بجلاءٍ بأساس حاكمية الله تعالى بين المختلفين في الدنيا والآخرة بقوله: ((ومن ردّ عليّ هذا أصبر حتّى يقضي الله بيني وبين القوم بالحقّ وهو خير الحاكمين))، وهو ما يرجع إلى نصّ قوله تعالى: **سَمِحْ فَأَصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَكِمِينَ** سجي [الأعراف: 87]، فمن لم يقبل الإمام بقبول الحق، ولم يعلم أن الله تعالى أولى بالحق فليعلم أنه سيحاكم بالحق عند خير الحاكمين.

ويعود مبدأ الإمام (عليه السلام) بالعمل بمقتضى الصبر، هو تصريحه باحتمالية عدم الاستجابة من الأمة، وعندها سيكون صابراً ثابتاً على موقفه ولن يثنيه عدم استجابتهم، وهو ما يتوافق مع عدد من النصوص القرآنية الآمرة بالصبر والتصبر من قبل المرسلين على أقوامهم ووعدهم بالنصر والغلبة للحق ولو بعد حين، بغض النظر عن النتائج المادية ومصيرها المحتوم بمقاييس الدنيا بالقتل في سبيل الله عز وجل ولكنه الفوز والسعادة الأبدية، قال تعالى: **سَمِحْ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إَلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ** سجي [التوبة: 52].

والمطلع يجد أن الإمام الحسين (عليه السلام) قد "بلغ من الصبر الذي جعله الله سبحانه وتعالى ملاكاً لمقام الإمامة، وقال: سمح وجعلنا منهم أئمةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِأَيْتِنَا يُوقِنُونَ سَجَى [السجدة: 24] مرتبة تعجبت من صبره ملائكة السماوات، وبلغ من الشكر مرتبة بحيث لم ير ما نزل عليه مصيبة، بل يرى كل ما ورد عليه من المصائب نعمة، فهو يثني على الله في أشد البلاء أحسن الثناء، ويرى الضرر رحمة من الله كالسرور فيحمده عليهما، ولا ينظر إلى ما ابتلاه الله به، بل نظره مقصور على ما أكرمه الله به، وآخر دعواه ربنا فاجعلنا من الشاكرين" (41)، فكلما كان هناك رفض للحق كان الوعيد للرافضين أشد والأجر الحسن للصابرين أكبر، قال تعالى: سَمِحَ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ سَجَى [يونس: 93]، وما يأمر به الله عز وجل نبيه في القرآن الكريم في قوله: سَمِحَ وَأَتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَأَصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ سَجَى [يونس: 109].

وبعد أن أسس الإمام (عليه السلام) الطريق المنطقي والقرآني لمعرفة الحق ومعرفة أهله محصلةً، يشير (عليه السلام) إلى الحقيقة القرآنية الصريحة الأخرى، في إثبات المعاد وقيام محكمة العدل الإلهي للتقاضي بينه وبين اختلف معه في عدم الاستجابة وردّ دعوة الحق، وحتى يُثبت أن قيامه لله لا لنفسه فلم يتوعد الرادّ لدعوته بمحاربته ومعاداته، بل أثر الصبر وأرجع الحكم في ذلك إلى الله سبحانه، وذلك أبلغ في القاء الحجة على من ردّ دعوته، بأن الموعد القيامة والحكم الله عز وجل فهو خير الحاكمين.

المطلب السادس: أساس طلب التوفيق من الله بعد التوكل عليه

كان الإمام الحسين (عليه السلام) يذكر القوم بما يتوجب عليهم فعله إن كانوا غافلين، فلا بد أن الحجة قد أُقيمت عليهم بتذكيره إياهم في كل مواقفه على حركته، فكان يلقي الكلمات النورانية بنور القرآن الكريم بما يضمن لهم صلاح حالهم وحياتهم الدنيوية ويعيشوا أحراراً فيها حتى يبلغوا الدرجات الحسنى في الحياة الأخروية، بعد أن يُقدّم مقومات المشروع الاصلاحى ويدعو له، يأتي على ذكر السبب الرئيس في نجاح أي مشروع وهو التوفيق من الله عز وجل فيقول: ((وهذه وصيتي يا أخي إليك، وما توفّيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)).

فيُعلق الإمام الحسين (عليه السلام) نجاح مشروعه الاصلاحى مع توفير مقومات النجاح المعنوية والمادية على توفيق الله سبحانه وتعالى له، مستشهداً على ذلك بنص قرآني صريح يتجلى في قوله تعالى: **سَمَّوَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ** سجي [هود: 88].

وكان هذا النص القرآني قد جاء في سياق الآيات المتحدثة عن دعوة النبي شعيب (عليه السلام) ونهي قومه عن منكر زمانهم في التطفيف بالمكيال والميزان، قال تعالى: **سَمَّحْ إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ** سجي [هود: 88]، وهو ما يفضي على المشروع الحسيني الطابع الرسالي من بدءه إلى منتهاه، فهذا النص القرآني -تحديداً- كان الإمام (عليه السلام) قد صرح به لهدف المشروع وقصره على اصلاح أمة النبي (صلى الله عليه وآله) في وصيته بقوله: ((وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي صلى الله عليه وآله))، فيكون قد استشهد بهذا النص مرتين، ولعل في ذلك دلالة على التشابه في الأدوار بينه وبين النبي شعيب (عليه السلام) بالذات الذي جابه أمته بالتصدي لها ونهيتها عن المنكر، وهو ما يتفق تماماً مع أركان المشروع الحسيني الثلاثة: الاصلاح، الأمر بالمعروف، النهي عن المنكر، وهل بعد ذلك شك في أن كلمات الإمام الحسين (عليه السلام) أخذت نورانيتها من نور كلام الله تعالى، واستمدت مقاصدها من المراتد الإلهية؟ لله درك يا أبا عبد الله من شريكٍ للقرآن بحق.

وهناك علاقة بين الاصلاح -تحديداً- والتوفيق الإلهي تتضح من بيان مفهوم التوفيق الذي هو "ضد الخذلان، وهو الفوز والفلاح في إصابة الإصلاح وكل عمل صالح وسعي حسن، فإن حصوله يتوقف على التوفيق بين شيئين: أحدهما كسب العامل وطلبه الشيء من طريقه، وثانيهما موافقة الأسباب الكونية والخارجية التي يتوقف عليها النجاح في كسبه وسعيه، وتسخيرها إنما يكون من الله وحده"⁽⁴²⁾، فسلب التوفيق يعني عدم رعاية الله وعدم نجاح المشروع وإتيانه على ما يوافق الصواب، وهو عندئذٍ الخذلان، وعدالة الله تعالى تقتضي توفيق من يستحق التوفيق وعدم المساواة بين الجميع في إصابة ما يسعون له، فمن كان سعيه لاحقاق حق الله سبحانه أجدر بالتوفيق، وما ينتج من خير فلا يكون ذلك فيما يستطيعه المرء نفسه، وإنما هو بحول من الله القوي والمعين.

وكل إنسان يتطلع إلى تحقيق النجاح عند السعي إلى أي مقصد أو غاية. بيد أن الظروف قد لا تساعد المرء دائماً، نظراً لتشابك أمور الحياة وعدم العلم بالغيب، فعن الإمام جعفر الصادق يقول: ((ما كل من نوى شيئاً قدر عليه، ولا كل من قدر على شيء وفق له، ولا كل من وفق أصاب له موضعاً، فإذا اجتمعت النية والقدرة والتوفيق والإصابة فهناك تمت السعادة))⁽⁴³⁾.

ومقومات السعادة متوافرة في مشروع الإمام الحسين (عليه السلام) الاصلاحى، من النية الحسنة في انقاذ الأمة من الفساد والسعي لاصلاحها، والقدرة على التضحية وإن كلف ذلك أرواح وسفك الدماء وسبي النساء، والتوفيق الحتمي من الله عز وجل بتسديده أوليائه وعدم خذلانه لهم، والإصابة في تحقيق الهدف المتوخى من المشروع في ايقاظ الأمة وحثها على التصدي للظلم والظالمين في المعروف والنهي عن المنكر، وبكل ذلك تتحقق السعادة غير المتناهية عند الإمام الحسين (عليه السلام) ويتنعم بأقصى درجاتها حتى أنه يراها في موته، ((إني لا أرى الموت إلا سعادة))⁽⁴⁴⁾، فمن أراد سعادة الدارين عليه السير على خطى الحسين (عليه السلام).

المبحث الثالث: المرجعية القرآنية للأسس غير الصريحة

بعد أن بينا ما جاء في نص الوصية الحسينية المباركة من أسس قرآنية كان قد أشار إليها الإمام (سلام الله عليه) إشارة صريحة، وضمّنها في كلامها، نصل إلى بيان الأسس القرآنية التي لم تُذكر بشكل صريح، وإنما جاء ذكر مضامينها في كلام الإمام (عليه السلام) المتأسس على أسس قرآنية غير صريحة، فسنأتي في هذا المبحث على بيان الفقرات المتبقية من الوصية إجمالاً حسب الآتي:

المطلب الأول: أساس العمل بفريضة الوصية

يبدأ الإمام (عليه السلام) كلامه بذكر كلام الله تعالى قبل الشروع في إتيانه فقرات الوصية الحسينية، فيفتتح بذكر البسمة مفتاح البركة في كل عمل وقول، وهي من أجلى النصوص القرآنية المستعملة في حياة المسلمين، ثم يقول الإمام الحسين (عليه السلام) بالفقرة الأولى من الوصية: ((هذا ما أوصى به الحسين بن علي بن أبي طالب إلى أخيه محمد المعروف بابن الحنفية)).

فكلام الإمام يتسق تمامًا مع أحد الأسس القائمة عليها هرم القيم الدينية المستوحاة من القرآن الكريم، فقد فرض الله سبحانه وتعالى على عباده المؤمنين أن يُنظموا شؤون حياتهم ويسعون إلى تنظيم شؤون حياة غيرهم قبل مفارقتهم الحياة؛ لعلمهم اليقين بأنهم ماضون نحو حياة أخرى أبدية ولا بد من عدم التثبث في هذه الحياة الدنيا بغفلتهم عن المصير المحتوم في مفارقتها، من هنا صرح القرآن الكريم بفريضة الوصية مع تحديد الفئات المستهدفة فيها من الوالدين والأقارب، قال تعالى: **سَمَحْتُبَ عَلَيَكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ سَجَى [البقرة: 180].**

ولم تكن وصية الإمام الحسين (عليه السلام) لحطام دنيا وإرث يُنتظر موت صاحبه فينتقل إلى ورثته، وإنما لأمرٍ آخر وكانت بشكلٍ مكتوب وليس شفاهياً، فما السبب في كتابة الإمام لأخيه دون المحاورة معه؟ لعله قصد التأكيد على ضرورة الكتابة وأهميتها في نقل المواقف والأخبار على مدار الأزمان، وفعلاً -سبحان الله- فقد ذكرت المصادر هذه الوصية من دون ذكر اسناد لها مما يدل على أنها إنما قد تكون وجدت وجاده وتناقل الرواة خبرها على أنها وصية الإمام الحسين (عليه السلام) لأخيه محمد بن الحنفية، وهذا ما يعزز الموقف من قبولها وكذلك يعزز الوقوف على الهدف من كتابتها كتابةً وما قصده الإمام الحسين (عليه السلام) في أن تكون هذه الوثيقة المكتوبة شاهداً مادياً -إن صح التعبير- مضافاً للشواهد الأخرى الدالة على مشروعه الإصلاحية وأهدافه، فالوصية لم يكن حجمها إلا صحيفة واحدة تقريباً؛ مما يسهل الاحتفاظ بها إلى أبعد مدة من الزمن وإطلاع أكبر عدد من الاجيال عليها، وهذا الأسلوب من الإمام الحسين (عليه السلام) في كتابته يمثل مراد الله عز وجل في القرآن الكريم في تحقيق فرض الوصية المادية والعنوية.

كما أن كتابة هذه الوصية بالشكل الذي ذكرت عليه وختمها بخاتم الإمام الحسين (عليه السلام) وتسليمها إلى أخيه محمد بن الحنفية فيه دلالة على سلامة موقف محمد بن الحنفية من أخيه الإمام الحسين (عليه السلام) ونهضته، إذ لو كان موقفه سلبياً ومتقاطعاً مع رؤية الإمام لما عمَدَ

إلى أن يكتب له هذه الوصية وأن يسلمها إياه بنفسه، فالوصي عادةً يكون ممن يُعتمد عليهم في تبليغ مراد الموصي وصيته وتنفيذها على أتم وجه.

فهي وإن كانت معنونة باسم شخص محمد بن الحنفية، إلا أنها شاملة لغيره بل المقصود بها غيره من أفراد الأمة على مختلف توجهاتهم الفكرية والعقائدية عبر الأزمان، إذ لو كان الأمر شخصيًا بين الإمام الحسين (عليه السلام) وأخيه محمد بن الحنفية لاكتفى الإمام بمحاورته وتوصيته بشكل مباشر دون التوسل بآلية الكتابة بينهما، فكان الإمام الحسين (عليه السلام) قصد بكتابه تلك الوصية غير الشخص المذكور فيها، وما يؤيد ذلك افتتاحه بذكر اسمه الصريح واسم أخيه أيضًا، فالتأمل بهذه الطريقة الكتابية يجد أنها تلائم المخاطبات والرسائل بين شخصين متباعدين، ولكن واقع الوصية كانت بين شخصين متجاورين متواجدين في الزمان ذاته والمكان نفسه، وقد نُقل عنهما محاورات مباشرة عديدة، بل أن هذا النص المكتوب قد سُلم من الكاتب شخصيًا إلى المستهدف منه وهو الوصي شخصيًا.

ويظهر أن شخص محمد بن الحنفية (رضي الله عنه) قد ادخره المعصومون للمواقف الحرجة؛ ذلك إنه لم يكن مستهدف من قبل السلطات الحاكمة، ولم تُسلط عليه الأضواء وتُحسب كل حركاته وسكناته كما هو شأن الأئمة المعصومين أبناء علي والزهراء (عليهم السلام)، فكان بإمكانه أداء ما لم يكن في وسع الإمام المعصوم تأديته فيما يخدم شريعته سيد المرسلين، كما يُنقل في حادثة إثبات إمامة الإمام زين العابدين (عليه السلام) بعد أن طلب منه محمد بن الحنفية أن يُثبت أحقيته بالإمامة في حادثة فريدة من نوعها بادعائه الإمامة من بعد الإمام الحسين (عليه السلام) باعتباره الإبن المباشر لعلي بن أبي طالب (عليه السلام) وصنو أخيه الإمام الحسين (عليه السلام)، وهو الأكبر سنًا من الإمام زين العابدين (عليه السلام) فطلب منه طلبًا شكليًا أمام الناس أن يأتي بما يثبت إمامته، وفعلاً أثبت الإمام زين العابدين (عليه السلام) إمامته بمجيئه شيئًا خارقًا للعادة، فيه كرامة وتسديد من الله سبحانه وتعالى، وعلى إثرها اعترف محمد بن الحنفية بشكل مباشر وأمام الملأ بإمامته (عليه السلام)، كما في نص ذيل الرواية المروية عن

الإمام الصادق (عليه السلام): ((فانصرف محمد بن علي وهو يتولى علي بن الحسين عليه السلام))⁽⁴⁵⁾.

فموقف إثبات الإمامة موقف حرج ضحى محمد بن الحنفية بسمعه أمام عامة الناس من أجل تبيين الحق، ولكن المتبصرين الفهمين والناظرين بنظر اليقين لا يشكون أبداً في دعوى محمد بن الحنفية، فيعرفون إنما أراد بيان من هو الإمام الحق بعد الإمام الحسين (عليه السلام)، ولا يتصور أبداً أنه يدعي لنفسه شيء، فهذا الموقف لعله يشابه موقفه السابق مع الإمام الحسين (عليه السلام) عند خروجه وكتابة الإمام له هذه الوصية المباركة واستلامها منه بشكل مباشر، اداءً لوظيفته في تبيين الحق في المواقف الحرجة.

المطلب الثاني: أساس المحافظة على خيرية أمة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) كل ما جاء في الوصية من مضامين تدور حول مرجعية القرآن الكريم بوصفه الإطار النظري لنهضة الإمام الحسين (عليه السلام) وتستند كل أهدافها على أسسه الإلهية، وكذلك اتخاذ سيرة النبي (صلى الله عليه وآله) وأبيه أمير المؤمنين (عليه السلام) منهجاً عملياً لتطبيق تلك الأسس النظرية؛ سعياً منه في إقامة العوج الحاصل في الأمة ورسم ملامح الدين المحمدي من جديد بعد أن أريد له الانطماس والدفن، فيقول الإمام (عليه السلام) بهذ الصدد: ((وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي صلى الله عليه وآله)).

وفي هذه الكلمات من الوصية حدد الإمام الحسين (عليه السلام) الموقف الحقيقي لكل مسلم من الدين الذي جاء به الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وإلزامه في أداء دوره في المحافظة على عنوان خيرية الأمة الإسلامية، وحاصل كلامه (عليه السلام) جاء منسجماً تماماً مع أساس آخر من أسس القرآن الكريم غير المصرح به من قبل الإمام (عليه السلام) والتمثل بقوله تعالى: سَمَحْ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ سَجَى [آل عمران: 110].

فبأسلوب حسيني فريد يستدل الإمام الحسين (عليه السلام) بأسس قرآنية دون الإشارة إليها على أنها من النص القرآني، الذي بين سبحانه وتعالى فيه الإجمال في سبب خيرية الأمة الإسلامية

بذكر فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعلها مناط خيريتها، وقد لعن الذين تخلوا عن هذه الفريضة من كفار بني إسرائيل⁽⁴⁶⁾، وإنما اختصت أمة النبي (صلى الله عليه وآله) بصفة الخيرية مقارنة بما كانت عليه الأمم السابقة، من الإفراط والتفريط، "فاليهودية قصرت في حق الأنبياء، فقتلتهم، والنصرانية غلت في حق نبي فعبدته، فكان الوسط ألا يكون غلو ولا تقصير، بل تلقى للرسالة، وإيمان بها"⁽⁴⁷⁾.

فشرط خيرية الأمة سار ما دامت فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قائمة، فقد لعن الله المنافقين والمنافقات من هذه الأمة لعملهم خلاف مبادئ هذه الفريضة، قال تعالى: سَمِعَ الْمُتَّقُونَ وَالْمُتَفَقِّهَاتُ مِنْ بَعْضِ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ سَجَى [التوبة: 67]، حيث أن الله سبحانه قد أناط خيرية الأمة وفصلها بالإيمان به وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا الوصف قد يزول في حال لم يفعلوا ذلك.

وقد حدد الإمام الصادق (عليه السلام) مصداق الأمة فيقول: ((يعني الأمة التي وجبت لها دعوة إبراهيم، فهم الأمة التي بعث الله فيها ومنها وإليها، وهم الأمة الوسطى، وهم خير أمة أخرجت للناس))⁽⁴⁸⁾، وفي رواية أخرى عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) في تفسير قوله تعالى: سَمِعَ الْمُتَّقُونَ وَالْمُتَفَقِّهَاتُ مِنْ بَعْضِ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ سَجَى [آل عمران: 104]، يقول: ((فهذه لآل محمد ومن تابعهم يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر))⁽⁴⁹⁾، وهنا يُحدد الإمام (عليه السلام) مصداق الأمة بآل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم حصراً؛ كونهم يأمرون بالأمر بالمعروف وينهون عن المنكر على اختلاف الظروف.

وعند مطالعنا حال المجتمع في زمن بني أمية فإنه كان يقتضي التصدي للمحافظة على صفة خيرية الأمة؛ لأنها " ما فتئت خير أمة خرجت للناس حتى تركت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما تركتهما رغبة عنهما أو تهاوؤاً بأمر الله تعالى بإقامتهما، بل مكرهة باستبداد الملوك والأمراء من بني أمية ومن سار على طريقهم ممن بعدهم"⁽⁵⁰⁾.

فقد قام الإمام الحسين بتحقيق الشرط الموجب صفة الخيرية للأمة، بأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، فلا يمكن لأي مسلمٍ منصفٍ أن يدعي أن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمان الإمام الحسين (عليه السلام) قام بها غيره في واقعه العملي، فقد تجلت هذه الفريضة بأروع صورها عنده (عليه السلام)، وحقق ما أسس له قرآنياً وجسده على أرض الواقع، ولا حاجة لشهادة من يشهد على ذلك بعد شهادة المعصوم له، كما ورد في نصوص بعض زيارته (عليه السلام)، مما يجعل مثل هكذا أمر من البدايات في نهضته (عليه السلام).

فأدى الإمام (عليه السلام) دوره الريادي في زمن انتشر فيه الفساد بحيث لو بقي الحال على ما هو عليه لاندثرت تعاليم الإسلام وقيمه، ولتغيرت سنة النبي (صلى الله عليه وآله) بما يفعله السلطان وما يرغبه ويحبه، وكان سكوت الإمام الحسين (عليه السلام) وعدم تصديده اقراراً منه بصحة ما يفعل وسلامة ما يقال، والمحصلة ضياع الدين وأهله وذهابه إلى غير رجعة

فقد بين الإمام الحسين (عليه السلام) في وصيته دوره الأساس في تحقيق إخبار القرآن الكريم بخيرية أمة جده (صلى الله عليه وآله)، "فقد أفاد بهذا البيان أن مسيره (عليه السلام) من الحق للحق إلى الحق، وأن ما يصدر ممن غلب هواه على عقله، إما من الشهوة التي حاصلها الأشر والبطر، وإما من الغضب الذي غايته الإفساد والظلم، والأمة التي وصفها الله سبحانه بقوله: **سَمَحْ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ سَجًى**، تتبدل بهاتين الآفتين إلى شر الأمم، فلا بد من الخروج لطلب الإصلاح، ولا إصلاح إلا بقول وعمل، والقول هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنطاقهما الواسع لكل ما عرفه وأكره العقل والوحي، والعمل هو سيرة أشرف الأنبياء وسيد الأوصياء صلوات الله عليهما"⁽⁵¹⁾.

من هنا كان دور الإمام الحسين (عليه السلام) - هو وأهل بيته وأصحابه - في تحقيق المصداق الأعلى لمفهوم خيرية الأمة الإسلامية التي أخبر بها القرآن الكريم، وخصصه بعد إن كان مفهوماً عاماً، ولولاه لانتفى إخبار القرآن الكريم في إثبات صفة الخيرية لأمة النبي (صلى الله عليه وآله) فتنتمي مصداقيته محصلةً.

المطلب الثالث: أساس فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

استكمالاً لعملية تقصي الأسس القرآنية لمضامين الوصية الحسينية، وبعد الفراغ من بيان أساس المحافظة على وصف خيرية الأمة، نفرد هذا المطلب لبيان الشرط الذي توقف عليه ذلك الوصف، من إقامة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ كونه وارد في قول الإمام (عليه السلام) تعليلاً وبياناً لكيفية الإصلاح في أمة جده (صلى الله عليه وآله) إذ يقول: ((أريد أن آمر بالمعروف، وأنهى عن المنكر)).

وهذا النص جاء متناغماً مع ما أمر به القرآن الكريم، ومنسجماً مع مرادات الله تعالى في آياته، وكان الإمام (عليه السلام) مطبقاً لها على أرض الواقع بوصفها المصدق الأعلى؛ لتكون المرجعية الأساس هي مرجعية القرآن الكريم، ولا يُسمح لأي شخص أو جهة في أن يُنصب لنفسه مرجعيته الخاضعة للميول الشخصية والأهواء الطامعة في التسلّط أو الحكم وإغفال مايريده الله سبحانه وتعالى من صلاح للأمة في أمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر.

فهدف الإمام (عليه السلام) التصدي لإقامة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، على اختلاف مستوياتها؛ القلبية واللسانية واليدوية، والمأمور بها في القرآن الكريم، في قوله عزّ وجل: سَمِعَ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ سَجَى [آل عمران: 104]، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضلاً عن أنه أحد أهم فروع الدين فإنه يمثل وسيلة حفظ الأمة من الانحراف والسقوط، والحد الذي يحول بين انتشار الرذائل والمفساد الأخلاقية والفكرية، وهو أحد الفروض التي أثبتتها القرآن الكريم في جملة من نصوصه، بالوجوب الكفائي، ويتناسب طردياً مع المكلفين تبعاً للمقومات والامكانات الذاتية للمكلف والمحيط به، فيجب على من يستطيع القيام به بما يُحقق الهدف المتوخى من وجوبه وأدائه بشرطه وشروطه، عندما يكون عارفاً بماهية المعروف والمنكر، وقادراً على التغيير والتأثير.

وموقف أئمة أهل البيت (عليهم السلام) من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له خصوصيته، فالمعصوم أينما وجد منكراً فإنه ينهى عنه مباشرةً ولا ينتظر أحد أفراد الأمة القيام به فيسقط عنه، بل يكون أول المتصددين له بأساليب تتناسب مع ظروف حالة المنكر الواقع، أداءً لوظيفته

بوصفه الإمام المحامي عن الشريعة والقيم على تطبيق أوامر الله تعالى بتسجيل اعتراضه وتوجيهه على ما يخالفها، وإن لم يعترض على ما يراه أو يسمعه من أفعال وأقوال فإن ذلك يُعد دلالة على أن ما رآه أو سمعه من الأمور جائزاً، فلو كان محرماً لنهى عنه بحكم تلك الوظيفة، حتى عُرف ذلك فقهاً بـ(تقرير المعصوم)، من هنا كانت هذه الفريضة والتصدي لها فيها لازماً خاصاً للمعصوم.

وكان هذا الفرض من دون غيره يُميز الأمة الإسلامية التي يريد لها الإمام الحسين (عليه السلام) أن تكون كما أرادها الله سبحانه وتعالى في تصدر الخيرية على سائر الأمم -كما بينا- والتصدي من قبله في إقامتها، بعد أن تحتم عليه وضع المجتمع؛ بتفشي المخالفات العلنية لأوامر الله تعالى، والتغيير السريع الحاصل فيها حتى بات المعروف منكراً والمنكر معروفاً، كما بينه (عليه السلام) في إحدى كلماته فيقول: ((قد نزل من الأمر ما ترون، وأن الدنيا قد تغيرت وتكرت وأدبر معروفها، واستمرت [واستمرت] حتى لم يبق منها إلا كصباية الإناء وإلا خسيس عيش كالمرعى الوبيل، ألا ترون الحق لا يعمل به والباطل لا يتناهي عنه))⁽⁵²⁾.

وفي خطبة له (عليه السلام) في منى يخاطب الأمة ويحثها على القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيستشهد بقوله تعالى: سَمِعَ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ سَجَى [التوبة: 71] ويأتي على تفسيرها وبيان لطائف مفرداتها الإعجازية في رواية تُثقل عنه (عليه السلام) فيقول: ((فبدء الله بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة منه لعلمه بأنها إذا أديت وأقيمت استقامت الفرائض كلها حينها وصعبها، وذلك أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر دعاء إلى الاسلام مع رد المظالم ومخالفة الظالم، وقسمة الفيء والغنائم وأخذ الصدقات من مواضعها، ووضعها في حقها))⁽⁵³⁾.

فالإمام في تفسيره البليغ للآية يُعلل تقديم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجعله الفريضة الأولى يسبق على الفرائض الأخرى اللاحقة لذكرها في تكملة الآية سَمِعَ وَيُؤْمِنُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ سَجَى [التوبة: 71]؛ بأن الفرائض الأخرى تقوم على أداء الأولى وتستقيم بها بإقامتها، فبان انتشار المنكر والسكوت عنه

يصعب على المؤمنين تأدية باقي الفرائض؛ لاستيحاشهم وعدم مؤازرتهم من قبل الآخرين، فيرى الإمام (عليه السلام) حتى الفرائض الصعبة كالصيام أو الجهاد أو غيرها تكون مستقيمة ولا تخضع لأهواء المحرّفين بتزييفهم الحقائق حسب رغباتهم وتدخلهم في شريعة الله بما لا يحق لهم فتشط الفرائض عن الاستقامة، ولا يقتصر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أفراد معينين بل يشمل جميع المكلفين حتى يتصدى إليه بعضهم، فتستقيم أمور المسلمين، ومن أهم مصاديقها (رد المظالم ومخالفة الظالم، وقسمة الفيء والغنائم ووضعها في مواضعها).

فهو (عليه السلام) لم يعلن عزمه على حرب شخص كيزيد مثلاً، ولم يجعل اسقاط الحكم والنظام القائم هو الهدف والغاية من حركته، بل أعلن أنه يريد الإصلاح في أمة جده، وهو أمر مطلوب لدى العقلاء، فهو (عليه السلام) لم يقل: أريد إصلاح الأمة، بل هو يريد الإصلاح في الأمة، وذلك من شأنه أن يبعث الطمأنينة في نفوس الناس.. حيث إنه يبعد عن مخيلتهم شبح التحدي لهم كأشخاص وجماعات، ولا بد لهم من المشاركة، والتعاون في إصلاحهم، دون أن يشعروا هم أنفسهم أنهم مستهدفون في ذلك، وقد تضمنت هذه الوصية المباركة حديثاً عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو ما لا يمكن لأحد أن يناقش في لزومه، بل الجميع يرى نفسه ملزماً بالمشاركة في انجازه كتكليف شرعي وإنساني⁽⁵⁴⁾.

ومما تقدم يتضح أن ما قام به الإمام الحسين (عليه السلام) من تأكيد على دوره في فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ إنما لتوقف الفرائض الأخرى عليها، وموافقتها مع الفطرة البشرية في ضرورتها ولزومها، فهي فريضة شرعية وإنسانية في آن، متأسسة على أساس قرآني يجمع المزيتين -الشرعية والإنسانية- فإذا ما كانت مرادات الإمام الحسين (عليه السلام) متوافقة مع تعاليم القرآن الكريم ومبادئه المتصفة بإنسانياتها والمنسجمة مع الفطرة البشرية، عُرف بذلك أنّ حركة الإمام حركة ليس قرآنية فحسب، بل أنها إنسانية عالمية تجاوزت حدود التاريخ والجغرافية لمن يأتي من بعده مستنكراً الظلم ورافضاً له وخارجاً عليه من جميع أحرار العالم، ممن يرومون تحقيق الكرامة الربانية لبني آدم.

المطلب الرابع: أساس الاقتداء بالنبي ووصيه

بما أن الإمام الحسين (عليه السلام) يسعى لإقامة العدل والصلاح، فلا بد أن يكون له منهج رباني يتبعه؛ ليستمد الشرعية لذلك المنهج في إدارة شؤون الأمة، وهو ما صرح به في ضرورة السير على سيرة النبي (صلى الله عليه وآله) العامل بالقرآن الكريم وبما يوحي الله تعالى له، وبسيرة أمير المؤمنين (عليه السلام) المتمسك بكتاب الله عز وجل وسيرة النبي (صلى الله عليه وآله) فيقول (عليه السلام): ((وأسير بسيرة جدي وأبي)).

والتصريح بالسير على سيرة النبي (صلى الله عليه وآله) إحياء لسنته والحفاظ على ما تبقى منها وسلم من يد التحريف، وهي من أسس القرآن الكريم الرئيسية، إذ لولاها ما فُهمت آيات القرآن؛ لأه النبي (صلى الله عليه وآله) بوظيفته التبیینية لما أُجمل يُخلص الناس من اتباع إهوائهم في فهم مرادات الله تعالى، إذ يقو سبحانه: **سَمَحْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** سجى [النحل: 44].

فيأتي تصريح الإمام (عليه السلام) بضرورة التمسك بسيرة النبي (صلى الله عليه وآله) امتثالاً لقوله تعالى: **سَمَحْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** سجى [الحشر: 7]، وتحقيق الأسوة بالنبي في قوله سبحانه: **سَمَحْ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهُ كَثِيرًا** سجى [الأحزاب: 21]، وفرض طاعة الرسول والامتثال لأوامره أساس قرآني جاء في آيات كثيرة، قال تعالى: **سَمَحْ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ** سجى [النساء: 64].

تلك السنة التي أريد لها الانطماس والمحو بشكل مباشر من طريق أساليب متعددة بداية بمنع تدوين الحديث وعدم ذكر الأحاديث بذريعة خوف اختلاطها بالقرآن الكريم، أو بشكل غير مباشر من طريق المخالفة الفعلية لما أمر به النبي أو ما كان يقوم به في واقع الأمة المسلمة، أو بلوغ الذروة في التعدي على أقوال الرسول والإقدام على تحريفها عمداً، في محاولة لتغييب مكانة أهل البيت (عليهم السلام) ورفع مكانة أعدائهم زوراً وبهتاناً، وإحياء للبدعة في قولهم حرمة الخروج على الحاكم وإن كان كافراً وما إلى ذلك من انحرافات.

وتأكيداً على ضرورة إقامة الإمامة الإلهية في الأرض كونها فرع النبوة، امتداداً لولاية أمير المؤمنين (عليه السلام) المثبتة في القرآن الكريم بعدد ليس قليل من الآيات منها قوله تعالى: **سَمَحَ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رُكْعُونَ سَجَى [المائدة: 55]**، فيؤكد الإمام (عليه السلام) وجوب اقتفاء أثر أمير المؤمنين (عليه السلام) بالسير على سيرته.

ومن لا يعرف علي بن أبي طالب (عليه السلام) وموقفه من العمل بالكتاب والسنة النبوية ورفضه لأي مصدر آخر غيرهما، ولا يبتغي بعد منهجهما منهجاً، وخير شاهد على ذلك أقواله الكثيرة، منها قوله (عليه السلام): ((أنا أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه؛ فإن السنة قد أُميتت، وإن البدعة قد أُحييت))⁽⁵⁵⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الوصية كما أنها وردت في المصادر الخاصة وردت في المصادر العامة ومنها كتاب الفتوح لابن أعمش الكوفي (ت: 314هـ) وهو أقدم مصدر بين الفريقين، فيأتي على ذكر نص الوصية مع زيادة عبارة فيها يبدو أنها دخيلة على النص الأصل؛ كونها لا تنسجم مع الروح الحسينية والقرآنية معاً، فبعد ذكر عبارة: ((أسير بسيرة جدي محمد وسيرة أبي علي بن أبي طالب)) يأتي النص الدخيل فيُضيف عبارة: (وسيرة الخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم)⁽⁵⁶⁾.

ففي هذه العبارة نظر كثير من جهة أنّ مصطلح (الراشدين) كان تداوله متأخراً زماناً عن وقت صدور وصية الإمام الحسين (عليه السلام)، فلم يكن بذلك الشيوع حتى يستعمله الإمام (عليه السلام)، ومن جهة أنّ مصطلح (الراشدين) يُقصد به الذين أتوا إلى الحكم بعد رسول الله متوالياً ومن ضمنهم الإمام علي، فلا يصح أن يعطف الراشدين على اسم الإمام⁽⁵⁷⁾.

مضافاً إلى عدم تصور المقارنة أو المساواة من قبل الإمام الحسين (عليه السلام) بين النبي وإمير المؤمنين من جهة وبين الخلفاء الذين جاءوا من بعد النبي وسبقوا أمير المؤمنين من جهة أخرى؛ فلا يقاس المعصوم بمن هو دونه هذا ثابت لدى الجميع، كذلك غير وارد ترضي الإمام على من سبق أمير المؤمنين (عليه السلام) في الحكم، والأمر الآخر -وفيما نحن بصدد

إثباته وبيانه من الأسس القرآنية للوصية- فإنّ مثل هكذا كلام لا أساس له من القرآن الكريم، بعدما تيقنا أنّ كل فقرة من فقرات الوصية لها أساسها القرآني، والمحصلة أنّ "كل هذا يدلنا على أن الجملة أدخلت في لفظ الإمام الحسين" (58)، هي من الموضوعات التي أضيفت إلى هذه الوصية المباركة.

وتتلخص سيرة الخلفاء في مجيئهم إلى الحكم استناداً إلى بيعة المسلمين إياهم كيف ما كانت البيعة ثم حكمهم المسلمين وفق اجتهاداتهم الخاصة في الأحكام الإسلامية، بينما تتلخص سيرة جده أبيه في حملهما الإسلام إلى الناس ودعوتهما الناس إلى العمل به، ووقوفهما عند أحكام الإسلام، كان هذا سيرتهما في جميع الأحوال، سواء أكانا حاكمين مثل عهد الرسول (صلى الله عليه وآله) في المدينة والإمام علي (عليه السلام) بعد مقتل عثمان، أو غير حاكمين مثل حالهما قبل ذلك، فقد كان للرسول سيرة في مكة ولالإمام علي سيرة قبل أن يلي الحكم، وسيرتهما في كلتا الحالين حمل الإسلام إلى الأمة، أحدهما بلغه عن الله بوحى مباشر، والآخر بلغه بواسطة الرسول، في كلتا الحالين دعوا إلى الاسلام وأمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر، والإمام الحسين (عليه السلام) يريد أن يسير بسيرتهما كذلك، ولا يريد أن يسير بسيرة الخلفاء (59).

ومضمون كلام الإمام الحسين (عليه السلام) ينسجم مع أهم أسس القرآن الكريم السامية، الداعية إلى عدم الخروج عما جاء به النبي (صلى الله عليه وآله) من قول أو فعل أو تقرير، فبالقرآن الكريم والسنة المطهرة تُقاس المشاريع الدينية وعلى رأسها مشروع الإصلاح وقيادة الأمة وفقهما، ولا اجتهاد مقابل ما ينص عليه القرآن الكريم أو ما أتت به السنة المطهرة.

الخاتمة

بعد أن منّ الله سبحانه وتعالى باكمال البحث فلا بد من بيان خلاصة لما توصل إليه بشكل إجمالي وهي على النحو الآتي:

1. إن وصية الإمام الحسين (عليه السلام) لأخيه محمد بن الحنفية (رضوان الله عليه) من الوثائق التاريخية المهمة والصحيحة؛ لورودها في المصادر المتقدمة لدى الخاصة والعامة، وبها تثبت سلامة موقف محمد بن الحنفية من إمامة الأئمة (عليهم السلام) وسبب تخلفه عن الإمام الحسين (عليه السلام)، وأنها لم تكن وصية شخصية، وإنما شاملة والمقصود بها أفراد الأمة على مختلف توجهاتهم الفكرية والعقائدية عبر الأزمان.
2. حاول البحث استنتاج نص الوصية قرآنياً، وتبيين التلازم الذاتي بين القرآن الكريم وشخص الإمام (عليه السلام) في نهضته المتأسسة على التعاليم القرآنية الحقّة؛ لتؤدي وظيفتها في بيان الموقف الشرعي له (عليه السلام) ولكل فرد وأمة من بعده؛ لتأثر كلامه بصفة الديمومة القرآنية.
3. وجد البحث أن جميع فقرات الوصية لها مستندها القرآني، وأن المرجعية القرآنية فيها تعود إما لأسس صريحة بالتتناص المباشر بين الإمام الحسين (عليه السلام) والقرآن الكريم وعددها ستة، أو غير صريحة بتفرد الأسلوب الحسيني في تضمين الأسس القرآنية دون الإشارة إليها على أنها من النص القرآني، وعددها أربعة.
4. اهتمت الوصية بذكر أصول الدين الثلاثة (توحيد الله تعالى والنبوة والمعاد) لاشتراكها بين جميع المسلمين، على اختلافاتهم الفكرية والعقدية والفقهية؛ لالقاء الحجة عليهم جميعاً واستمرار صلاحيتها لكل زمان.
5. أسهم البحث في بيان العلة من نفي الصفات الأربع (الأشر والبطر والفساد والظلم)، بعد إرجاعها إلى ما يتناص مع كل صفة من القرآن الكريم، وأن صفتي (الأشر والبطر) -تحديداً- كانتا قد التصقتا مباشرة بآل أبي سفيان قرآنياً، فما نفاه الإمام (عليه السلام) عن شخصه يثبت به القرآن الكريم في أعدائه.
6. وقف البحث على وجه الشبه بين ما صرح به الإمام (عليه السلام) من الإصلاح وبين ما جاء في القرآن الكريم في قصة النبي شعيب ودعوته قومه، وحرص الإمام على إصلاح أمة النبي

(صلى الله عليه وآله) حصراً دون غيرها، بدافع رفع التحريف عن مبادئ الدين وإيصالها للأمم كما جاء بها القرآن الكريم.

7. تحديد هدف الإمام (عليه السلام) من خروجه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لعظم هذه الفريضة المؤكدة بعدد من الآيات القرآنية التي فسّرها (عليه السلام)، وكيف سعى الإمام (عليه السلام) إلى المحافظة على صفة خيرية الأمة وإثبات مصداقية القرآن الكريم بقيامة تلك الفريضة، إذ لولاه لانتفت تلك الصفة، ولانتفت مصداقية أخبار القرآن الكريم.

8. اتضح للبحث تأسيس الإمام الحسين (عليه السلام) لمقياس أي دعوة ومعرفة أحقيتها بما يتفق مع خطاب القرآن الكريم، ويؤسس البديل عند عدم الاستجابة للمضي في المشروع بالتصبر والتسليم بحكم الله تعالى يوم القيامة.

9. أشار البحث إلى الجانب التنظري لنهضة الإمام الحسين (عليه السلام) باعتماده على الأسس القرآنية، وأن المنهج العملي فيها سيرة جده وأبيه (عليهم وآلهم السلام) المفروض اتباعهما قرآنياً.

10. أثبت البحث نفي زيادة عبارة: (وسيرة الخلفاء الراشدين المهديين) المضافة لذيل الوصية في بعض مصادر العامة؛ كونها لا تنسجم مع روح القرآن الكريم والمنهج الحسيني، ولا يوجد لها أساس قرآني كباقي فقرات الوصية.

(1) العلامة الحلي، أجوبة المسائل المهنية: 38-39.

(2) الطباطبائي، الميزان: 72/3.

(3) الكليني، الكافي: 570/4.

(4) الوحيد الخراساني، مقدمة في أصول الدين: 360.

(5) ابن طاووس، الإقبال: 341/3.

(6) الكليني، الكافي: 570/4.

- (7) المجلسي، بحار الأنوار: 339/98.
- (8) الكليني، الكافي: 611/2.
- (9) الكوفي، الفتوح: 17/5، ظ: ابن طاووس، اللهوف في قتلى الطفوف: 18.
- (10) ظ: الأعراف: 65.
- (11) ظ: الأعراف: 73.
- (12) ظ: الأعراف: 85.
- (13) الطبرسي، الاحتجاج: 34/2.
- (14) الشيرازي، الأمثل: 481/12.
- (15) م، ن: 388/8.
- (16) ظ: ابن طاووس، اللهوف في قتلى الطفوف: 193 ظ: الكليني والكافي، عبد الرسول الغفار: 134.
- (17) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: 78.
- (18) الكفوي، الكليات: 122.
- (19) منهم على سبيل المثال: الثعلبي، يرى: "كذَّابٌ أَشِرُّ تَرَحُّمٍ بِطَرٍ مُتَكَبِّرٍ: ظ: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 167/9، والسمعاني، يقول: " والأشهر: البطر الفرح، كأنَّهُ يتكبر بطراً وفرحاً"، ظ: تفسير القرآن: 313/5، وغيرهم.
- (20) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط: 19 / 1.
- (21) جبل، د. محمد حسن، المعجم الاشتقاقي المؤصل: 2338 / 4.
- (22) نهج البلاغة: الخطبة 74، ظ: المجلسي، بحار الأنوار: 612/29.
- (23) الطباطبائي، الميزان: 52/9.
- (24) الشيرازي، الأمثل: 451/5، ظ: الزمخشري، الكشاف: 227/2 وظ: الرازي، مفاتيح الغيب: 490/15.

- (25) الرازي، مفاتيح الغيب: 15 / 491.
- (26) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: 129.
- (27) الرازي، مفاتيح الغيب: 15 / 490.
- (28) نهج البلاغة: 4 / 102.
- (29) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: 490.
- (30) م، ن: 636.
- (31) ظ: الرازي، مفاتيح الغيب: 1 / 226.
- (32) ظ: سورة الأعراف: 85 أيضًا.
- (33) الخوئي، كتاب الطهارة: 2 / 77.
- (34) ابن أعثم الكوفي، الفتوح: 5 / 17.
- (35) ابن أعثم الكوفي، الفتوح: 5 / 81، وابن الأثير، الكامل في التاريخ: 4 / 48، والبحراني،
العوامل: 223.
- (36) الترمذي، سنن الترمذي: 5 / 324، والمفيد، الارشاد: 127.
- (37) ظ: الحج: 6.
- (38) مغنية، في ظلال نهج البلاغة: 2 / 35.
- (39) م، ن.
- (40) الكليني، الكافي، 2 / 416.
- (41) الوحيد الخراساني، مقدمة في أصول الدين: 360.
- (42) رشيد رضا، تفسير المنار: 12 / 120.
- (43) المفيد، الارشاد: 204 / 205.
- (44) الحراني، تحف العقول: 245.
- (45) الكليني، الكافي: 1 / 348.

- (46) ظ: المائدة: 78-79.
- (47) زهرة التفاسير: 1/ 438.
- (48) العياشي، تفسير العياشي: 1/ 63.
- (49) القمي، تفسير القمي: 68.
- (50) رشيد رضا، تفسير المنار: 4/ 50.
- (51) الوحيد الخراساني، مقدمة في أصول الدين: 359.
- (52) ابن شهرشوب، مناقب آل أبي طالب: 3/ 224.
- (53) الحراني، تحف العقول: 237 والمجلسي، بحار الأنوار: 79/97.
- (54) مرنضى العاملي، مختصر مفيد: 1/ 69.
- (55) ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: 8/ 170.
- (56) ابن أعثم الكوفي، الفتوح: 5/ 21.
- (57) ظ: العسكري، معالم المدرستين: 3/ 50.
- (58) م، ن: 3/ 50.
- (59) ظ: م، ن: 3/ 303.

مصادر البحث ومراجعته

1. ابن أبي الحديد؛ عز الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله المعتزلي (ت: 656هـ)، شرح نهج البلاغة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط 1، 1428هـ - 2007م.
2. ابن الأثير؛ الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري (ت: 606هـ)، الكامل في التاريخ، بيروت- دار صادر، 1386هـ - 1966م.
3. ابن شهر آشوب؛ محمد بن علي المازندراني (ت: 588هـ)، مناقب آل أبي طالب، تحقيق تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، 1376هـ - 1956م.
4. ابن طاووس (ت: 664هـ)، اللهوف في قتلى الطفوف، أنوار الهدى - قم - إيران، ط1، 1417هـ.
5. ابن طاووس؛ السيد رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى، الإقبال بالأعمال الحسنة فيما يعمل مرة في السنة، تح: جواد القيومي الاصفهاني، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، 1414هـ.
6. ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
7. أبو زهرة؛ محمد (ت: 1394هـ)، زهرة التفاسير، القاهرة: دار الفكر العربي، د ت.

8. البحراني؛ الشيخ عبد الله (ت: 1139هـ)، العوالم الإمام الحسين (عليه السلام)، تح: مدرسة الإمام المهدي، مدرسة الإمام المهدي (عج) بالحوزة العلمية - قم المقدسة، 1407هـ ق - 1365هـ ش.
9. الترمذي؛ الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت - دار الفكر، ط2، 1403هـ - 1983م.
10. الثعلبي؛ أحمد بن محمد، (ت: 427هـ)، تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن تح: أبي محمد بن عاشور، بيروت - إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ - 2002م.
11. جبل؛ د. محمد حسن حسن، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها) مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 2010م.
12. الحراني؛ ابن شعبة (ت: ق 4)، تحف العقول عن آل الرسول، تحقيق تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري؛ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط: 2، 1404هـ ق - 1363هـ ش.
13. الحلي؛ الحسن بن يوسف بن المطهر (العلامة) (ت: 726هـ)، أجوبة المسائل المهناية، الخيام - قم، 1401هـ.
14. الخراساني؛ الشيخ حسين وحيد، مقدمة في أصول الدين، د ط، د ت، مكتبة أهل البيت الإلكترونية.
15. الخوئي؛ ابو القاسم (ت: 1413هـ)، كتاب الطهارة، مؤسسة آل البيت (ع) للطباعة والنشر - قم، ط: 1، د ت.
16. الرازي؛ فخر الدين (ت: 606هـ)، تفسير مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، بيروت - دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ.

17. الراغب؛ حسين بن محمد الاصفهاني (ت: 502هـ) . المفردات في غريب القرآن، د ط، د ت.
18. السمعاني؛ منصور بن محمد التميمي الحنفي الشافعي (ت: 489هـ)، تفسيرالقرآن، تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض - دار الوطن، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
19. الشيرازي؛ ناصر مكارم، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، إيران - مدرسة الإمام علي بن أبي طالب، قم، ط1، 1431هـ.
20. الطباطبائي؛ السيد محمد حسين (ت: 1402هـ)، الميزان في تفسير القرآن، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
21. الطبرسي؛ الاحتجاج، تحقيق: محمد باقر الخراسان، دار النعمان، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
22. الطبري؛ محمد بن جرير(ت: 310هـ)، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، تح: نخبة من العلماء الأجلاء، بيروت - مؤسسة الاعلمي، د ت.
23. العاملي؛ السيد جعفر مرتضى، مختصر مفيد - أسئلة وأجوبة في الدين والعقيدة، ط1، 1423هـ.
24. العسكري؛ السيد مرتضى، معالم المدرستين، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، 1410هـ - 1990م.
25. العياشي؛ أبو النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمى السمرقندي (ت: 320هـ)، تفسير العياشي، تحقيق وتصحيح وتعليق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية - طهران.
26. القمي؛ علي بن إبراهيم، تفسير القمي، تح: طيب الموسوي الجزائري، إيران - مؤسسة دار الكتاب، قم ط٣، ١٤٠٤هـ.

27. الكوفي؛ أبو البقاء أيوب الحنفي (ت: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش - محمد المصري، بيروت - مؤسسة الرسالة، 1419، 1998.
28. الكليني؛ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي (ت: 329هـ)، الأصول من الكافي، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية - طهران، ط5، 1363هـ ش.
29. الكوفي؛ أبو محمد أحمد بن أعثم، (ت: نحو 314 هـ)، الفتوح، تح: علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1411 هـ - 1991 م.
30. المجلسي؛ محمد باقر (ت: 1111هـ)، بحار الأنوار، بيروت - دار إحياء التراث العربي، ط2، 1403هـ - 1983م.
31. مجمع اللغة العربية؛ الزيات أحمد، إبراهيم مصطفى، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، تح: مجمع اللغة العربية، القاهرة - دار الدعوة، د.ت.
32. محمد رشيد رضا القلموني (ت: 1354هـ)، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) . مصر - الهيئة المصرية العامة، د.ط، 1990م.
33. مغنية؛ محمد جواد (ت: 1400هـ)، في ظلال نهج البلاغة، انتشارات كلمة الحق، ط1، 1427هـ.
34. المفيد؛ محمد بن محمد بن النعمان المذحجي العكبري (ت: 413هـ)، الارشاد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.